

المقاصد الشرعية العليا الحاكمة
التوحيد - التزكية - العمران

محددات عامة

المقاصد القرآنيّة العليا الحاكمة كليات مطلقة قطعيّة:

نعم وتنحصر مصادرها في المصدر الأوحد في كليّته وإطلاقه وقطعيّته وكونيّته وإنشائه للأحكام، ألا وهو القرآن المجيد، وذلك بقراءة وفهم وتدبر ينطلق من «الجمع بين القراءتين»، قراءة الوحي وقراءة الكون. وهذا الجمع لا بد من تحديد مبادئه وقواعده وأصوله ومناهجه حتى تستقر وتيسر سبل التعامل معه؛ ليستعمل باعتباره محدّدًا منهجيًّا قرآنيًّا. وقد حاولنا ذلك في رسالتنا الحاملة لهذا العنوان، المطبوعة سنة ١٩٩٧ في القاهرة. ولا يزال البحث في حاجة إلى استكمال وتعميق وتطبيق؛ ليلبغ المستوى المنهجي المطلوب^(١).

(١) منهجية «الجمع بين القراءتين» تعني قراءة الوحي وقراءة الوجود معًا قراءة مقاصديّة وفهم الإنسان القارئ كلا منهما بالآخر، باعتبار القرآن العظيم معادلًا موضوعيًّا للوجود الكوني يحمل ضمن وحدته الكلية منهجية متكاملة، يمكن فهمها واكتشافها في إطار التنظير لتلك الوحدة الكلية كما أن الكون يحمل ضمن وحدته الكلية قوانينه وسننه، والإنسان - وإن كان جزءًا من الكون - لكنه عند النظر يعدّ نموذجًا مصغرًا للوجود الكوني، ومستخلفًا فيه وتزعم أنك جرم صغير - وفيك انطوى العالم الأكبر. هذه الرؤية أو المنهجية في «الجمع بين القراءتين» ذكر معلمها بإيجاز الحارث المحاسبي ت ٢٤٣هـ في كتابه «العقل وفهم القرآن»؛ لكن إشارات الكتاب كانت مرتبطة بالسقف المعرفي الذي كان سائدًا وبالحالة الفكرية العامة، ثم توسع الفخر الرازي في هذا المجال وبنى تفسيره الكبير «مفاتيح الغيب» على هدي من هذه «المنهجية» في الحدود التي رأها فيها في عصره، كما وردت إشارات لها في «الفتوحات المكية» لابن عربي في مواضع عديدة، ومعظم من تأثروا بفخر الدين الرازي نحوًا نحوه في هذا المجال، كما وردت إشارات متفرقة لها لدى كثير من المفسرين، ومن أبرز من أعادوا تقديم هذه «المنهجية» من المعاصرين وبلورتها - فيما نعلم - الأخ الراحل محمد أبو القاسم حاج حمد، حيث شرحها وأوضحها من وجهة نظره، وجعلها في مستويات ثلاثة في كتابه «العلمية الإسلامية

المقاصد القرآنية العليا الحاكمة والعلاقة بين السنة والكتاب:

بيان السنة النبوية للقرآن المجيد هو بيان عملي تطبيقي، يقترن بالقول أحياناً أو التقرير، ويستقل عنهما أحياناً، ولكنه في الحالتين يكون بحيث يمكن أن يصبح لرسول الله سنة، أي طريقة دائمة وحالة مستمرة تتسم بالثبات ولا تخضع لعوامل التغيير؛ ليتمكن الخلق من التأسي به ﷺ، وذلك هو إطار العلاقة الوثيقة السليمة بينهما، وتبدو فيها علاقة البيان بالمبني بأجلى صورها وأوضحها؛ لأنَّ مَنْ يقول بغير ذلك كأنه يفترض في القرآن غموضاً أو إبهاماً تبينه السنة أي الرويات، بينما ينص القرآن على أنه تبيان لكل شيء، وقد قال الشاطبي: «ومن الأشياء التي بينها القرآن السنة النبوية» وهذا أمر سنفصله ونسهب فيه

الثانية: مستوى التأليف بين القراءتين ونسبه إلى سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام، ومستوى الجمع ونسبه إلى سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، ومستوى الدمج. ويعتبر أخونا أبو القاسم عصرننا هذا بمثابة البداية له؛ لكننا نرى «الجمع بين القراءتين» مغنياً عن الدخول فيما عداه، وقد أعددت في إطار سلسلة الدروس الحسنية الرمضانية في المغرب ١٩٩٣ دراسة وحيدة لهذه «المنهجية» حاولت إلقاء مزيد من الضوء عليها، وهي لا تزال في حاجة إلى دراسة وتعميق وتوسع من علماء ذوي تخصصات مختلفة لتفهم وتشجع وتداول، ويكون لها أثرها في مجالات فهم القرآن وبناء علومه المعاصرة وعلى هذه القاعدة المتينة تقوم عملية «إسلامية المعرفة» وبناء نظرية المنظور الحضاري الإسلامي في مسارها الراهن - كما نفهمهما - والله أعلم. هذا وقد قمنا بإعادة كتابتها، وقامت بطبعها ونشرها «مكتبة الشروق الدولية» في القاهرة ضمن سلسلة «دراساتنا القرآنية» رقم ٢ يناير ٢٠٠٦.

في كتابنا قيد الإعداد في بيان السنّة الثابتة الصحيحة عملياً وتطبيقياً لهذه المقاصد العليا الحاكمة، كما نزل القرآن المجيد بها، فإنّ السنّة والسيرة تبدوان تطبيقاً عملياً للقرآن المجيد واتباعاً له في مقاصده العليا الحاكمة، وبذلك تتعاقد السنّة معه في وحدة بنائيّة تقرأ وتفهم في ضوئها، باعتبارها منهج تفعيل القرآن في الواقع، وتخرج الأمة بهذا المنهج من القراءات الجزئيّة المعضّاة، ودوائر «مختلف الحديث» و«مشكل الآثار» ونحو ذلك من أمور، لم تستطع قواعد الجرح والتعديل وموازن نقد الأسانيد والمتون أن توقف ذلك الجدل الذي دار فيها وحولها، ولا يزال بعضه دائراً حتى الآن حول بعضها، كما لم توقفه التأويلات على اختلافها عبر العصور، نحو ذلك الجدل الذي أثير حول السنن المتعلقة بالغزوات، والمعارك التي خاضها رسول الله ﷺ ودلالاتها، وسيوضح ذلك بجلاء لمن يطلع على دراستنا قيد الإعداد للطبع حول السنّة النبوية - إن شاء الله تعالى - في عصر النبي ﷺ والعصور التي تلتها، وفي إطار هذه المقاصد العليا تبدو السنّة النبوية بوضوح منهجاً ومصدراً يمثل اللوائح الشارحة عملياً للمواد الدستورية في النواحي التشريعية وغيرها،

وإن كانت النواحي التشريعية لا تشكل إلا بعدًا واحدًا، أو محورًا فردًا من محاور القرآن الكريم العديدة^(٢).

المقاصد القرآنية العليا الحاكمة ورسالات الأنبياء:

المقاصد العليا لا تعد مقاصد كلية إذا لم ترد بها رسالات الأنبياء كافة؛ ذلك لأنها تعبير عن وحدة الدين، ووحدة العقيدة، ووحدة المقاصد والغايات في جميع الرسالات، وإن تعددت بعض جوانب

(٢) منذ فترة طويلة ونحن نحاول أن نقدم تصورًا مناسبًا في قضايا السنة النبوية المطهرة وعلاقتها بالكتاب الكريم، وكيفية التعامل معها في ضوء هذه العلاقة، وبعد سلسلة طويلة من الجهود والحوارات تمكنا من رصد أهم القضايا التي تطورت إلى مشكلات في قضايا السنة، وما كان ينبغي لها أن تكون لو أنها وضعت في إطارها السليم، وقد شرعت قبل فترة- متمهلاً- بإعداد بحث في هذا الموضوع بنيت أساسًا على ملاحظات أعددها لتدريس طلابي في «جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية» وذلك في مادة السنة، وقد قارب هذا البحث على الانتهاء، وسوف يدفع به إلى الطبع قريبًا بإذن الله، ولعل أهم ما قد يضيفه هذا البحث هو تحديد العلاقة بين الكتاب والسنة، وتحديدًا لعله يكون أدق مما عرف سابقًا انطلاقًا من «نظرية الحكم الشرعي التكليفي»، وما ترتب عليها من جعل العلاقة بينهما هرمية جعلت منهما مصدرين ينفصل كل منهما عن الآخر من ناحية، ويشرك بينهما في مباحث مشتركة في أصول الفقه، بحيث يدوان كأنهما نص واحد من ناحية أخرى، في حين أنهم يقولون بأنهما ينسخ كل منهما الآخر في جانب ثالث، واتساع الفكر لكل هذا ينبه إلى مدى الحاجة إلى المنهج الضابط للعلاقة بينهما.

الشرائع وتنوعت، فليس كل ما لاحت فيه حكمة أو علة أو ظهرت له مناسبة أو مصلحة عد مقصدًا من المقاصد الشرعية العليا الحاكمة، إذ أنّ المقاصد الحاكمة تستوعب «المقاصد الشرعيّة» بالمفهوم الذي ساد لدى الأصوليين، والذي قصروا دوره تقريبًا على بيان العلة أو الحكمة أو الوصف المناسب الكامن في الحكم الشرعيّ، وغايته تحقيق القناعة التامة لدى المكلف إذ كل ما جاء به الشرع إنما هو لتحقيق مصالحه بمستوياتها الثلاثة: الضروري والحاجي والتحسيني^(٣).

المقاصد القرآنية العليا الحاكمة وضبط الأحكام الجزئية:

(٣) بالرغم من بروز قضية «تعليل الأحكام» في القرآن الكريم وظهورها في تصرفات وأقوال وأفضية وفتاوى رسول الله - عليه الصلاة والسلام- بحيث صارت سنة نبوية أثبتتها القرآن، فإن التفات العقل الأصولي والفقهني إلى «مقاصد الشريعة» قد جاء متأخرًا عن كشفها - كما أسلفنا- كما أن بلورتها وصياغتها في شكل دليل أصولي تأخرت أكثر من ذلك. أما استعمال ذلك الدليل، فقد أحيى إلى القياس وإلى المصلحة، حتى بحث لون «المقاصد» باعتبارها دليلًا، وذلك لسيطرة وهيمنة نظرية وخطاب التكليف عليها، فحتى تلك القواعد التي أصلها إمام الحرمين ومن بعده الغزالي وغيرها مرورًا بالعر بن عبد السلام ثم الشاطبي جاءت متناثرة، تحيط بها جزئيات كثيرة جعلت من السهل احتواءها في ثنايا القياس أو المصلحة أو إلحاقها بفضائل الشريعة ومناقضها، كما أن أنقسام علماء الأمة وأئمتها إلى أهل رأي وأهل حديث أو إلى أهل عقل ونقل جعل البحث في المقاصد يدور في دائرة بيان فضائل الشريعة وعقلانية أحكامها القائمة على النقل، في محاولة جمع بين الفريقين، ورأب للصدع بينهما والله أعلم.

من شأن المقاصد العليا الحاكمة أن تكون قادرة على ضبط الأحكام الجزئية، وتوليدها عند الحاجة في سائر أنواع الفعل الإنساني، القلبي منها والعقلي والوجداني والبدني؛ ليتحقق ربط الجزئيات بالكليات ولتهتدي «الكينونة الإنسانية» بكليتها بهداية الله. يقول القرافي (ت: ٦٨٤): «ومَنْ جعل يخرج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع، واختلفت وتزلزلت خواطره فيها، واضطربت وضاعت نفسه لذلك وقنطت، واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تتناهى، وانقضى العمر ولم تقض نفسه من طلب مناهها. ومَنْ ضبط الفقه بقواعده، استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات لاندراجها في الكليات»^(٤) فَمَنْ وفقه الله لضبط قواعد الفقه وكلياتها وأصوله وفروعه معًا «بالمقاصد العليا» فقد حاز الخير كلّه، وأطلق الأمة من عقابها.

بين المقاصد القرآنية العليا الحاكمة والمبادئ الدستورية:

المقاصد القرآنية العليا الحاكمة كالمبادئ الدستورية - فيما يتعلق بالجانب التشريعي - من حيث قدرتها على توليد المواد الدستورية والقواعد القانونية وضرورة ربطها كلها بتلك المقاصد العليا الحاكمة، فهي أدلة

(٤) انظر كتاب الفروق للقرافي ١/ ٢ - ٣.

شرعية نصبها الشارع لإرشاد المكلفين إلى تقييم أفعالهم والوصول إلى أحكامها، سواء رجع المجتهدون إليها أم لم يرجعوا.

المقاصد القرآنية العليا وإمكانية التجدد الذاتي لفقها الإسلامي:

إنَّ تشغيل «منظومة المقاصد القرآنية العليا الحاكمة» هذه سوف يؤدي إلى غرس قابلية التجدد الذاتي في أصولنا وفقها، وسوف تقيهما وتحفظهما من عوامل الفتور والظرفية التي تصيب الشرائع^(٥).

المقاصد القرآنية العليا وفاعلية التجديد والاجتهاد:

المقاصد العليا الحاكمة في «منظومتنا القرآنية هذه» لن تكون مجرد دليل من الأدلة، أو أصلاً من «أصول الفقه» المختلف فيها أو المتفق عليها بل ستكون المنطلق الأساس، لإعادة بناء قواعد «أصول الفقه»، وتجديدها ولبناء «الفقه الأكبر» عليها بعد ذلك إن شاء الله، ولغربة

(٥) البحث في فتور الشرائع ناقشه إمام الحرمين في فصلين طرفيين في البرهان بالفقرة رقم ١٥٢٢ ط. دار الوفاء. أثبت في الفصل الأول أن ظاهرة «فتور الشرائع» ظاهرة قيوها في الشرائع السابقة وأما فتور الشريعة الإسلامية فقد اختلفوا فيه: فبعضهم أحال ذلك عليها، ونفى إمكان تقدير ذلك عليها لحنم النبوة، أما إمام الحرمين نفسه فقد اختار جواز حدوث الفتور في الشرائع كلها، ومنها شريعتنا وأشار إلى أن ذلك مذهب أبي الحسن الأشعري وأبي إسحاق الإسفرائيني، وناقش أدلة القائلين باستحالة ذلك الفتور. ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَيِّتَ وَنُؤْتِيهِمُ الْحَيَاةَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩) وبين أنه ظاهر لا نص.

تراثنا الفقهي، وتصحيحه وتنقيته مما لحق به من شوائب عبر العصور، وإخضاعه لتصديق القرآن عليه وهيمته على جوانبه المختلفة، وتحريره من الأبعاد الإقليمية والقومية ليكون متاحًا على مستوى عالمي وقادرًا على المشاركة في صياغة «الثقافة العالمية المشتركة»^(٦).

المقاصد القرآنية العليا الحاكمة وبناء الحاسة النقدية لدى الفقهاء:

إضافة إلى سائر الأهداف والمزايا التي ذكرنا؛ فإنَّ «منظومة المقاصد القرآنيَّة العليا الحاكمة» سوف توجد في أهل الذكر والمعرفة في مختلف المستويات، حاسة نقدية نطلق بها لمعايرة سائر أنواع المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة والاجتماعيَّة، وكذلك الحال بالنسبة لبعض العلوم البحتة،

(٦) العلاقة بين القواعد والأحكام الفقهية والقانونية والثقافة المجتمعية علاقة وثيقة جدًا، فالفتاوى والقواعد القانونية والفقهية تتحول بعد طول الممارسة والفهما إلى ثقافة، قد تنسى الأمة أصلها القانوني أو الفقهي، كما أن الثقافة كثيرًا ما تبرز أسئلة وإشكالات على القانون أو الفقه أن يجيب عنها، وهكذا فكل منهما يقدم مداخل إلى الآخر تبرز بعد ذلك في شكل مخزجات وهكذا، فالعلاقة علاقة جدل وتبادل وتفاعل بينهما، ولعل سيدنا رسول الله ﷺ حين نعى عن كتابة السنن كان ينيه إلى أن عليهم أن يربطوا بين القرآن وسننه وتطبيقاته بحيث تكون ثقافة وملكة وسلوكًا عمليًا لهم.

وتنقية كل منها مما لا يخدم هذه المقاصد أو قد يتعارض معها كلاً أو جزءاً^(٧).

المقاصد القرآنية العليا الحاكمة وتفعيل خصائص الشريعة منهجياً:

إنَّ تشغيل «منظومة المقاصد العليا الحاكمة» سوف يضيف حيوية وفاعلية كبيرة على «خصائص الشريعة» لتعمل مع «منظومة المقاصد» على تنقية تراثنا الفقهي الأصولي وتحريرها من فقه الإصر والأغلال والمخارج والحيل، وفقه التقليد القائم على اعتبار فقه أئمة التقليد مثل نصوص الشارع يتم التخريج عليها، وينسخ متأخرها متقدمها، وقد تُقدم على النصوص عند البعض باعتبارها قائمة على نصوص مضمرة لم يصرح أولئك الأئمة بها، أو لأنَّ الفقه أكثر انضباطاً وتحريراً من النصوص كما نقلنا عن إمام الحرمين فيما مر. كما سوف تخرجنا هذه المقاصد القرآنية وفقهنا من دائرة الفصام بين «ما يُفتى به فقهاء لاستكمال الشرائط الظاهرة ولا يقبل ديناً» لعدم تحقيقه للمقاصد، وعكسه، ونحو ذلك من آثار جعلت بين «الفقه والتربية» حاجزاً كثيفاً دفع كثيراً من علمائنا إلى تبني اتجاهات «التصوف والعرفان» لمعالجة

(٧) لأن المنظومة المقاصدية منظومة قيمية معيارية تصلح لأن تقاس إليها سائر أنواع المعرفة لمعرفة وتمييز العلم النافع من العلم

الضار، وهي أكثر الوسائل قدرة وفاعلية على ربط المعرفة بالقيم ورأب الصدع بينهما.

تلك السلبيّات، وغير ذلك من سلبيّات يستطيع نظام المقاصد القرآنيّة هذا إنقاذنا منها^(٨).

المقاصد القرآنية العليا الحاكمة والفعل الإنساني:

إنَّ الفعل الإنسانيَّ عند محاولة فهم تأثيره، يمكن أن ننظر إليه كالأموج التي تظهر عندما تلقي حجراً في الماء الرائد، فترى الأمواج تبدأ تنداح في شكل دوائر متحركة في سائر الاتجاهات قبل أن تتلاشى، لكن الفرق أنَّ أثر الفعل الإنساني لا يتلاشى، بل يستمر حتى الحساب، لذلك كانت مسؤوليّة مَنْ يسُنُّ السنّة السيئة لاتنتهي عند شخصه، ولا تقف عند مسؤوليّته الشخصية، بل سيحمل وزر مَنْ يعمل بتلك السنّة التي سنّها إلى يوم القيامة، لأنَّ المقلّد الثاني أو الثالث أو الألف إمّا يمثل في الحقيقة إحدى موجات تلك السنّة التي سنّها الأول، ولذلك فإنَّ تعلُّق الخطاب بالفعل يتجاوز جوانب الاقتضاء والتخيير والوضع، التي بنى الأصوليون نظريّتهم العامة عليها، ألا وهي «نظريّة الحكم الشرعي» القائم على خطاب التكليف وقد ربطت هذه النظرية سائر الأحكام بالتكليف، والتكليف شامل للمجال الاعتقادي والمجال العمليّ في الواقع، ولقد استدرج دخول بعض الأفكار الفلسفية

(٨) يمكن الاطلاع على تفاصيل أكثر في الفصل الأول من هذا الكتاب.

مثل فكرة «الحد» و«القطع والظن» العقل الأصولي، خاصة لدى المتكلمين إلى البحث في «الماهية» وغيرها؛ والبحث في ماهية «الحكم الشرعي» أيسر وأسهل من البحث في ماهية «الفعل الإنساني» ودوافعه، وآثاره في الواقع، وماهية الواقع نفسه الذي يمتد ما بين «عالم الأفكار وعالم الجنة والنار»، ومنه الزمان والمكان ونحو ذلك لذلك لم يأخذ الفعل وما يتعلق بحقيقته وآثاره المتشعبة ما يستحقه من اهتمام وتفصيل، بل كان العقلان الأصولي والفقهّي كثيرًا ما يختزلان الخطوات، للقفز ناحية النتيجة النهائية ألا وهي التقييم والحكم على الفعل باقتضاء الفعل أو الترك لإيجاد التعلّق المباشر بين خطاب التكليف أو الوضع والفعل. ونظرية المقاصد - كما برزت وتبلورت على أيدي علمائنا السابقين - قد تكون ساعدت على جعل «خطاب التكليف» هو المحور إذ أنّ المكلف - في إطار خطاب التكليف - يضع كل همه في الوصول إلى حالة الإحساس بفرغ ذمته، والخروج من عهدة التكليف بقطع النظر عن أثر فعله في الواقع، ونتائج ذلك الفعل، فالواقع بالنسبة للمكلف هو تصوره للقضية أو ما رسمه الفقيه في ذهنه، فما دام قد حصل لديه ظن غالب بأنّ الدليل الشرعيّ قد دل على أنّ ذلك مخرج له من عهدة التكليف، فذلك الواقع الذهني هو الواقع بالنسبة إليه، وبأداء الفعل وفقًا له يخرج من عهدة التكليف. أما لو اعتمدت «نظرية

المقاصد العليا» منطلقاً، فإنَّ الوضع سيتغير بحيث يلاحظ الواقع كما هو في نفس الأمر^(٩).

المقاصد القرآنية العليا الحاكمة والواقع:

إنَّ الاعتماد على «منظومة المقاصد العليا الحاكمة» سوف يساعد على بعث وإحياء وإطلاق طاقات التجديد والاجتهاد والاعتبار في مصدرَي الشريعة: المنشئُ ألا وهو القرآن، والمبينُ تأويلاً عملياً وتطبيقياً، ألا وهو السنَّة في واقع الناس وفي مصادر الفقه وأدواته مما عرف «بالأدلة المختلف فيها». وسوف ينقل مهام التجديد والاجتهاد إلى القاعدة العريضة للأمة، كما أراد القرآن، وسوف يحقق تغييراً كبيراً في العقلية والنفسية الإسلامية وطاقتها، وعلاقتها بكتاب الله (تعالى) وبيانه في سنَّة وسيرة رسوله الكريم عليه الصلاة والسلام^(١٠).

(٩) راجع الفصلين: الأول من كتابنا «مقاصد الشريعة» «الفقه التقليدي» والثالث «مدخل إلى فقه الأقليات»

(١٠) إن من أهم ما أتاحة القرآن المجيد للبشرية باثتماله على الشريعة والمنهاج شيوع وذبوع وانتشار الوعي بالشرعية والمنهاج في أوساط المؤمنين كافة، كل بحسب قدرته وطاقاته وإمكانات الوعي لديه وبذلك كسر القرآن الكريم حاجز احتكار المعرفة الدينية والشرعية من الكهنة والربانية في الشرائع السابقة، وحال بذلك دون إيجاد طبقة من هذا النوع في الأمة الإسلامية، وهذه القضية ذات أهمية كبيرة في بناء الوعي لدى جميع المنتمين إلى الأمة المسلمة على الواجبات والحقوق والمبادئ والقواعد التي تحكم علاقات الفرد والأسرة والمجتمع، فلا تكون هناك فرصة لحاكم أو طبقة سياسية أو علمية أو فنية للاستبداد في شؤون الأمة، بحجة «إنَّما أوتيته على علم عندي» أو «إني أعلم ما لا تعلمون».

المقاصد القرآنية العليا الحاكمة ونظرية المعرفة:

إنَّ «المقاصد القرآنية العليا الحاكمة» يمكن أن تساعد أيضًا على تطوير «نظرية معرفية عامة» في العلوم الشرعيَّة كلّها، وكذلك في العلوم الاجتماعية أو «علوم العمران» فبمقدور هذه النظرية أن تقوم بعملیات «الوصف والتصنيف والتفسير» وهي في الوقت نفسه تستطيع أن تكون موضوعية في ذلك. ويمكن أن نختبر نتائجها بمقاييس مطورة، وهي تسمح أيضًا بتطوير الثقافات المحلية والقومية وتستطيع استيعابها، كما تستطيع إيجاد «نسق حضاريّ موحد يسمح بقيام مجتمع عالمي قادر على استيعاب وتجاوز الخصوصيات الثقافية والمحلية والقومية، وإقامة مجتمع الهدى والحق» فهي قادرة ولا شك باعتبارها منظومةً على إيجاد قاعدة لفكر عالميّ كونيّ لأنَّها يمكن أن تتعامل مع المنهج العلميّ وتقوم عليه، بل وتستوعبه، وتوظفه فتستفيد به، وسوف تعود على المنهج العلميّ ذاته بكثير من الفوائد؛ لعل منها إخراجُه من أزمته الراهنة والتصديق عليه وإخراج فلسفة العلوم الطبيعيَّة من أزمته كذلك^(١١).

(١١) أزمة «المنهج العلمي» يمكن الاطلاع على بعض معالمها في كتاب «ندوة العلوم الاجتماعية» إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٧، ودراسات أخرى كثيرة منها ندوة «الموضوعية في العلوم الاجتماعية» تحرير: صلاح قنصوة.

المقاصد العليا تنطلق فيما تنطلق منه من خصائص الشريعة الخاتمة وتخرج تلك الخصائص من دائرة الفضائل المجردة إلى دائرة الفاعلية والعمل التي أشرنا إليها آنفاً.

وهذه الخصائص التي ستقوم «المنظومة المقاصدية بتشغيلها» هي:

أ- ختم النبوة الذي يجعل المرجعية العليا للقرآن المجيد المهيم على السنة النبوية وتراث النبوات كلها بقراءة وفهم بشريين، حيث لا نبي بعد خاتم النبيين^(١٢).

ب- حاكمية الكتاب وقراءة وتدبر وفهم بشري كما ذكرنا، بديلاً عن الحاكمية الإلهية التي كانت في بني إسرائيل^(١٣).

(١٢) يعد «ختم النبوة» من أهم المحددات المنهجية، وله دلالات منهجية كبيرة الأهمية، وفي ضوءه ينبغي أن تقرأ سائر القضايا التي يكون في قبولها كما هي ما قد يتناقض مع حصر المرجعية العليا للبشرية في القرآن، وبيانه في منهج السنة النبوية التطبيقية إلى يوم الدين، مثل قضية عودة المسيح وظهور المخلص، والمهدي، وغيرها مما جاءت ببعضه الديانات السابقة، ووردت به بعض الأخبار عندنا.

(١٣) راجع بحثنا المنشور في القاهرة بعنوان «حاكمية القرآن» وكتاب الأخ د. هشام جعفر «الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية» وكتابنا «أبعاد غائبة عن فكر الحركات الإسلامية المعاصرة» وكتاب محمد أبو القاسم «العالمية الإسلامية الثانية» في مواضع عديدة من جزئي الكتاب في طبعته الثانية.

ج- شريعة «المقاصد العليا الحاكمة والقيم الأساسية والتخفيف والرحمة» بديلاً عن شرائع الإصر والأغلال والحرص واللامعقولية المغطاة بالتعبد^(١٤).

د- علمية الخطاب القرآني بديلاً عن الخطاب «الاصطفائي القومي» في الرسائل السابقة.

وهذه الخصائص أوضحت في القرآن المجيد ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلِ وَإِيَّاي أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِنَّ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيْنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ * وَكُتِبَ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدُنَا إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَن أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ

(١٤) راجع الفصل الثاني من كتابنا «مقاصد الشريعة»، للاطلاع على قضية «التعبد» ونشأتها وتطورها ولكونها جزءاً من

خصائص «شريعة بني إسرائيل» وغرابتها وبعدها عن شريعتنا الإسلامية التي علّمت عاعة أحكامها وربطت بالمقاصد

كل ما جاءت به.

وَيُجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ
وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا
النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ* قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي
رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا
هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ
وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿﴾ (الأعراف: ١٥٥-١٥٨) (١٥).

المقاصد القرآنية العليا الحاكمة والمنهج العلمي:

لقد توصلت الإنسانية بعد جهود جهيدة ومعاناة طويلة، واجتياز
مراحل خطيرة ومرور بثورات علمية وعقلية متتابة إلى ما سمته «المنهج
العلمي التجريبي».

وبهذا المنهج حققت سائر إنجازاتها المعاصرة، وبهذا المنهج ذاته
أيضاً تم تفكيك الطبيعة والتاريخ والدين ثم الإنسان نفسه باعتباره ابن
الطبيعة، وأخضعت «المعارف الإنسانية والاجتماعية» بناءً على ذلك
لهذا المنهج التجريبي. لكن النجاح المطلق الذي صادفه «المنهج العلمي

(١٥) هذه الآيات الكريمة اشتملت على أهم وأبرز خصائص الشريعة الإسلامية، وربطت بينها وبين عالمية الإسلام وشرعته؛
فهي الخصائص التي جعلت هذه الشريعة صالحة للبشرية كلها في كل زمان ومكان، راجع مفاتيح الغيب للرازي،
والتحريم والتنوير لابن عاشور، في تفسير كل منهما لهذه الآيات الكريمة.

التجريبي» في العلوم الطبيعيّة لم يحظ بمثله في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، فبدأت تنثار بعض التساؤلات حول المنهج ذاته وما إذا كان فيه خلل مّا و«أين الخلل»؟

وبما أنّ الخلل لم يبد بحجم كبير لدى الغربيين لحد الآن، فقد اكتفوا بقبول «فكرة الاحتمالية» بدل «السيبّيّة المطلقة»، أو الجامدة التي تحتم وقوع النتيجة وفقاً للمقدمات والأسباب، وكذلك قبلوا «فكرة النسبيّة» بدلاً من «الإطلاقيّة» وذلك لاستيعاب تلك الحالات التي لا يطرد المنهج العلمي فيها أو لا ينعكس، حتى يتمكن العلماء من إيجاد حل يسمح بتجاوز «أزمة المنهج» الحالية.

والقرآن المجيد أكد أنه سبحانه وتعالى قد جعل لنا شرعة ومنهاجاً فقال: ﴿... لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (المائدة: ٤٨)، وقد فهم «المنهج» و«المناهج» في الماضي، وفي إطار السقف المعرفي السائد في عصر التدوين فهمًا خاصًا، فكانت «السنة النبوية» نهجًا ومنهاجًا لفهم دقائق القرآن وبيان قيمه وأحكامه عند الكثيرين، وكان «أصول الفقه» بعد ذلك منهجًا لمعرفة الحكم الفقهيّ عند الأصوليين والفقهاء، وهناك مناهج اللغويين ومناهج المحدّثين، وهكذا تعددت المناهج واتسع مفهوم «المنهج» حتى شمل الأدوات والشروط والوسائل؛ ولكنّه لم يتبلور

باعتباره «قانوناً ضابطاً صارماً» في التوصل إلى المعارف المتنوعة ونقدها، وبيان ما يعتد به منها وما لا يعتد به.. إلى غير ذلك من وظائف عرفت للمناهج في عصرنا هذا، ولذلك فإننا حين قدمنا رؤيتنا في الإصلاح المعرفي التي أطلقنا عليها فيما مضى «إسلامية المعرفة» قدمناها باعتبارها قضية منهجية معرفية، وجعلنا أركانها قائمة على عدة دعائم، منها: نظام معرفي توحيدي، ومنهجية معرفية قرآنية، ومنهج للتعامل مع الكتاب الكريم باعتباره مصدرًا للمعرفة التوحيدية وعلومها ونظامها المعرفي ومنهجيتها، ومنهج للتعامل مع السنة باعتبارها المصدر المؤول على سبيل الإلزام في ذلك كله للقرآن المجيد، ومنهج للتعامل مع التراث الإسلامي ومنه علوم القرآن وعلوم السنة وغيرها تعاملًا منهجيًا معرفيًا، بحيث تجرى عملية استرجاع نقدي لذلك التراث في نور القرآن وهداياته، وذلك هو التصديق والهيمنة القرآنية على تراثنا، ثم عمل علمي جاد على استيعاب وتوظيف ذلك التراث في بنائنا المعرفي المعاصر لوصل ما انقطع، ومنهج للتعامل مع التراث الإنساني المشترك بالمنهج نفسه؛ لذلك فإنَّ نظرية «المقاصد العليا الحاكمة» كانت حاضرة باعتبارها منطلقًا يشكل النموذج المعرفي المهيأ للإجابة عن

الأسئلة الفلسفية التي عرفت «بالنهائية»^(١٦) و باعتبارها معيارًا وغاية في الوقت ذاته، وهذه أمور لا تجتمع كلها إلا في منظومة مقاصد عليا حاکمة، وهي هذه التي نؤسس لها: «التوحيد، والترکبة، والعمران».

لقد سبقت إشارتنا إلى أنّ الفعل الإنساني في وجوده حاصل تفاعل بين تقدير العزيز الحميد و«عوامل أمره وإرادته»، و«عالم الأشياء» الذي هو «عالم تحقيق مشيئته» أو ليقل: إنّه حاصل التفاعل بين حركة الغيب وحركة الإنسان وعالم الطبيعة المسحّر وهذا الفعل يتعلق به خطاب الشارع لتصويبه وتسديده، وجعله مؤثرًا في قضايا التوحيد والترکبة والعمران، وفقًا لمتطلبات محددة في دوائر تلك المقاصد العليا.

والاقتضاء أو التخيير أو الوضع، التي يوردها الأصوليون في تعريف الحكم الشرعي هي بعض أنواع التعلق لا كلها؛ إذ أنّ الله تعالى جعل في الفعل الإنساني قوة تأثير في الحياة محدّدة، وجعل الإنسان مختارًا في توجيه حركته الإنسانيّة وصياغة نظام حياته، بحيث يكون منسجمًا مع

(١٦) الأسئلة النهائية - هي مجموعة الأسئلة التي تتصل بالخالق جل شأنه والإنسان والكون والحياة والإجابة عنها هي التي تشكل «رؤية الإنسان الكلية» وتصوره الكامل لما تعلقت الأسئلة النهائية به فإذا صحت الإجابة صحت الرؤية، وإلا اضطرت، واضطرت بما مسيرة الإنسان في الحياة. راجع موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، عبد الوهاب المسيري، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨ وراجع أيضًا خصائص التصور الإسلامي، سيد قطب، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٤.

خطاب الله (تعالى) فيكون الفعل الإنساني مؤثراً تأثيراً إيجابياً في الكون، أو يكون مغايراً للخطاب الإلهي فيحدث في الكون أثراً أو آثاراً سلبية. إذ المقياس في ذلك كله هذه المنظومة «منظومة المقاصد القرآنية العليا الحاكمة»، فالتوحيد يختص به تعالى، وهو حقه على عباده، والتركية يختص الإنسان بها، وهي أهم مؤهلاته لتحقيق التوحيد وال عمران. وال عمران هو نصيب الكون في هذه المنظومة التي وإن بدا عليها التعدد فإنها واحدة.

هذه «المقاصد العليا» لا بتنائها على الاستقراء التام لآيات الكتاب المحكمة ولكل ما صح عن رسول الله ﷺ في بيانه، ولتلقى العقول لها بالقبول فإنها «مقاصد حاكمة عليا» مطلقة لا يلحقها «التشابه» في أي معنى من المعاني التي فسر «التشابه» بها قديماً وحديثاً، كما لا يلحقها التغيير ولا التبديل ولا النسخ أيضاً بأي معنى من المعاني التي استعمل «النسخ» بها عند القائلين به^(١٧).

ضرورة المنهج العلمي وضرورة التصديق القرآني عليه:

(١٧) راجع الموافقات للشاطبي حيث قال: «... إن النسخ لا يكون في الكليات وقوعاً، وإن أمكن عقلاً يدل على ذلك الاستقراء التام...» «الموافقات ٦٣/٣ علمنا بأننا لا نقول بالنسخ في القرآن، لا جوازاً ولا وقوعاً، ولنا في هذا بحث منشور بعنوان «نحو موقف إسلامي من النسخ» نشرته مكتبة الشروق الدولية.

وللقارئ أن يتساءل هل «المنهج العلمي» ضروريٌّ فعلاً للتعامل مع المصدر الأساس والمنشئ للإسلام وللفكر الإسلامي، ألا وهو القرآن الذي هو مصدر المنهج؟ وهل «المنهج» العلمي ضروريٌّ كذلك للتعامل مع السنّة النبوية المطهرة؟ وما هو وجه الضرورة لذلك؟ خاصّة ونحن نعرف أنّ هذين المصدرين بالذات قد وجدا واكتملا قبل أن يولد «المنهج العلمي التجريبي» بكل تلك القرون ما يقرب من أربعة عشر قرناً، ووفقاً لمناهج رأى علماء الأمة آنذاك أنّها كافية؟.

إنّ الفكر الفلسفي والكلامي والأصولي والفقهية والتطبيقي من تراثنا، كل ذلك قد تم وكمل قبل أن يولد «المنهج والمنهجية» العلميان بشكلهما المعاصر بحوالي اثني عشر قرناً فلماذا تكون «المنهجية» ضرورة الآن؟ أهي ضرورة للحاضر وللتأسيس فيه أم للمستقبل وضبط قضاياها، أم لإعادة قراءة الأربعة عشر قرناً الماضية من تاريخ أمتنا في الحاضر، وميّز إيجابياتها من سلبياتها، وما إذا كانت آثاره ستستمر لتكوين مستقبلنا كذلك؟ وإلى أي مدى؟! ونستطيع أن نقول: إنّ المنهج ضروري لذلك كله!! ولقائل أن يقول: إنّ الأمة قد أنتجت تراثها في إطار سقف معرفي كان قائماً على النقل والرواية وتداول المآثور بالأسانيد، وحققت بذلك إنجازات هائلة ولم يمنعها ذلك من إقامة حضارة كانت ولا تزال موضع تقدير المنصفين من علماء العالم؛ بل كان

لها دور لا ينكر في تأسيس المنهج العلمي المعاصر، فبأي منطق نخضع ذلك الإنجاز المتقدم لهذا المنهج المتأخر؟ وأتى لنا أن نعمل وسائل نقدنا وتحليلنا لذلك التراث بهذه المنهجية المعاصرة، التي لولا إنجازاتنا الحضارية المذكورة لما وجدت سبيلها إلى الظهور الآن، ولما فرضت نفسها على عقولنا؟

والجواب عن هذا التساؤل المشروع يسير إن شاء الله:

إنَّ هذه المنهجية التي تتبناها منهجية قرآنية، جاء القرآن المجيد بجلِّ خطواتها وتبناها علماءنا في وقت مبكر، والقرآن هو الذي علمنا أنَّ الحاضر والمستقبل يؤسِّسان على الماضي، وأنَّ آثار الماضي في الحاضر والمستقبل مما لا يمكن تجاهله. فالقرآن نفسه استرجع تراث النبوات كلَّها، من آدم إلى خاتم النبيين عليهم الصلاة والسلام، وقام بنقده وتنقيته وبيان ما شابهه من شوائب وانحرافات، ثم بنى عليه الرسالة الخاتمة، على أنَّ المناهج التي سادت في الماضي عند الأصوليين والمحدِّثين وغيرهم لم تكن مناهج كاملة بالمعنى القرآني، ولا بالمعنى العلمي المعاصر للمنهج بقدر ما كانت قواعد منهجية أو بعض محدِّدات منهجية، والفرق شاسع بين الاثنين.

و«المنهج والمنهجية» الكاملان هما اللذان سيساعدانا على الاسترجاع النقديّ المعرفيّ السليم لتراث أمتنا وتنقيته مما شابه من

شوائب، لم تحل تلك المناهج الموروثة بينها وبين اقتحام تراثنا والتغلغل فيه، وقد ذكرنا نماذج منها في الحلقة الأولى من دراستنا في «مقاصد الشريعة».

المقاصد القرآنية العليا الحاكمة وفترات التوقف والانقطاع:

عقد إمام الحرمين الجويني في كتابه الأصولي «البرهان» فصلين طريفيين حول «فتور الشرائع» و«فتور شريعتنا» جاء في الفقرات ١٥٢٠ - ١٥٢٦، الذي يهمننا فيه هو الاتفاق على ضرورة التجديد الدائم والضبط المنهجي للشرائع، وأنّ طول المدى قد يؤدي إلى دروس الشرائع، وهي التي يفترض أن يكون الناس على ذكر دائم لها فكيف بغيرها؟

فالمنهج هو الذي يعيننا على الاسترجاع والتنقية وإزالة أسباب الفتور - على حد تعبير الجويني - عن تراثنا^(١٨).

كذلك، فإن الاسترجاع النقدي المنهجي سيعين على معرفة وتقييم ثم استيعاب وتجاوز آثار فترات الانقطاع في تراثنا وتاريخنا من فترة المناذاة بتوقف الاجتهاد ثم توقفه فعلاً، ثم المناذاة بمنعه، ثم اعتباره في بعض الفترات جريمة يعاقب عليها كذلك فترة الحروب الصليبية، ثم

(١٨) راجع الهامش رقم ٢ ص ١٣٨ - ١٣٩.

سقوط بغداد وآثار ذلك. فالمنهج هو الذي سيعين على المراجعة المنضبطة لذلك التراث والتصديق عليه، والتمكين من استيعاب إيجابياته والبناء عليها.

وهنا يرد سؤال آخر لا تخفى مشروعيتها، وهو هل سنأخذ هذا المنهج العلمي التجريبي، الذي اشتمل القرآن المجيد على معالمه ومحدداته، والذي توصلت الحضارة المعاصرة إليه وسخرته وبنيت نفسها بمقتضاه، هل سنأخذه كما هو وهو منهج بعد انفصاله عن القرآن لم يعد يعتد بالمعرفة الغيبية، بل تجاوزها واعتبر المعرفة العلمية «كل معلوم خضع للحس والتجربة»^(١٩) والوحي ومعارفه لا تخضع للحس ولا للتجربة المخبرية؟ أو أنّ علينا أن نقوم بعملية التصديق والهيمنة عليه «بمنهجية القرآن»؟ و«استيعابه وتجاوزه» بها؟!!

والجواب: إنّ أول وصف يمتاز به «منهجنا» عن ذلك «المنهج» أنّ منهجنا مستمد من مرجعيتنا، من القرآن المجيد كما ذكرنا؛ ولذلك فإنّ منهجنا لا يتجاهل الغيب بل يضيف بُعد «الغيب» إلى الواقع المادي المحسوس القابل للتجريب، ويربط بينهما بحيث نصبح قادرين على إدراك حركة الغيب وأثره في الواقع وفي الحركة الكونية كقدرتنا على إدراك آثار الفعل الإنساني فيه، والغيب بمفهومه الشامل قد شكل غيابه

(١٩) هذا هو تعريف «اليونسكو» للمعرفة العلمية المقبولة، والذي عممه عالمياً.

جزءًا أساسًا في مجموعة العوامل التي أفرزت المنهج المعاصر، وباستحضار هذا البعد الغائب تبدأ عملية «الجمع بين القراءتين». وكما أنَّ إضافة هذا البعد ستخرج المنهج ذاته كما أشرنا من أزمته الراهنة التي بدأت آثارها تشكل تهديدًا له فعلى العقيدة بأركانها كلُّها ستقوم الرؤية الكلية، والنظام المعرفي، والنموذج المعرفي الكلي، وعليها وعلى الجمع بين القراءتين يقوم ويرتكز المنهج ويحقق آفاقه وأبعاده، ولا يحتاج المنهج ليستقيم إلى إدخال تعديلات على ذاته أو على محدداته: فتبقى السببية وغيرها من محددات المنهج كما هي، لأنَّها سنن كونية لا تتبدل ولا تتحول، ولا يملك أحد أن يدخل شيئًا من ذلك عليها إلا واضعها نفسه (تبارك وتعالى)؛ لبيان قدرته، أو ليستبدل سنَّة بسنَّة أخرى إن شاء ذلك.

المقاصد القرآنية وكيفية استخلاص القوانين الموضوعية والكليات:

إنَّ «الجمع بين القراءتين» الذي نتحدث عنه يغيّر مفهوم «الجمع» الذي يردده كثيرون على سبيل ذكر فضائل القرآن، فالجمع الذي نعنيه يعمل على استخلاص قوانين من القرآن استخلاصًا موضوعيًا بحيث تتحول السنن والمعرفة الغيبية في القرآن إلى قوانين موضوعية يمكن أن تدرس ويجري تداولها وتبادلها وتنتقل من باحث إلى آخر بشكل موضوعي، مثلها مثل أية حقيقة موضوعية أخرى مأخوذة

من عالم الشهادة. فمثلاً: إذا أردنا أن نقرر غاية الخلق وننفي العبث نفيًا مطلقًا؛ فإنَّه يمكن أنْ نطرح على القرآن المجيد سؤالاً: أخلق الخلق لغاية، أم خلقوا لغير شيء؟ فالقرآن المجيد عند النظر فيه يؤكد أنَّه لم يخلق الخلق عبثًا أو سدىً أو باطلاً بل خلق ذلك كله بالحق، وخلقه ونظامه كان لغاية، ثم يحدد هذه الغاية بدقة تامة. فهذه «الغائية» قانون فلسفي ينعكس على بلايين الجزئيات في الكون والطبيعة والحياة والإنسان، ويوجه حركة البحث في الموجودات والظواهر لملاحظة هذا البعد الهام وينفي العبثية والمصادفة نفيًا تامًا، ويدفع بحركة البحث العلمي للغوص وراء المقاصد والحكم والغايات، ولا يتوقف دون الكشف عنها، ولهذا أهميته الكبيرة في انطلاق العقل الإنساني وراء البحث العلمي واتساع آفاقه. ثم يمكن لنا أنْ نطرح على القرآن أسئلة أخرى. أهنالك مصادفة في الكون والحياة وظواهرها وحياة الإنسان والحركة بصورة عامة؟ وهل يحق لنا أنْ نقول عن أي شيء في الطبيعة والكون والحركة والحياة: إنَّه قد حدث مصادفة أو على سبيل المصادفة؟ وهل نجد فيك أيُّها القرآن أيُّ مثال على ذلك؟ هنا أيضًا سيوجب القرآن عنها؛ بأنْ لا مصادفة في الوجود، وأنَّ أيَّ شيء بتقدير وحساب وأجل وأنَّ لا مجال للمصادفة وهكذا نستمر في صياغة أسئلتنا والتوجه بها إلى القرآن لنستنتقه الجواب، ونجمع هذه القوانين العلمية القرآنية. والقرآن

حين يمنحنا هذه القوانين لا يقدمها على مستوى ذوقي أو تأملي، بل يقدمها على أعلى مستوى معرفيّ فأخذ هذه القوانين القرآنيّة الموضوعيّة والسنن، ونذهب بها إلى الواقع لنكشف أنّ الرسالة الخاتمة ليست كالرسالات التي سبقتها، فهي لم تقم على الخوارق وقهر العقل الإنساني بما يدهشه ويحيره ويفرض عليه الاستسلام للامعقول؛ بل قامت على المنهج والمنطق وربط الأسباب بالمسببات والنتائج بالمقدّمات.

والعقل الإنسانيّ في هذه الرسالة يتمتّع بكامل صلاحيّاته له؛ بل عليه أن يستثمر كل طاقاته؛ فلا خوارق في العطاء الإلهي كتفجير الينابيع بضرب الحجر بالعصا وإنزال المن والسلوى، ولا خوارق في عقاب دنيويّ صارم للمسوخ قردة وخنازير ولا إكراه على أداء الطاعات بخوارق أخرى، كرفع الجبل والتهديد بإلقائه على المخاطبين ودفنهم تحته؛ بل هو خطاب منهجي ومنطقي يخاطب الإنسانية كلّها لتجنيدها لتحقيق الأهداف التي لا تتحقق إنسانية الإنسان بدونها.

فالإنسان لا يتفاعل في هذه الرسالة الخاتمة مع الخوارق والغيوب؛ بل هو يتفاعل مع العالم الطبيعي ومع الواقع المنظور. إنّه يتعامل بقوى وعيه التي زود بها : السمع والبصر والفؤاد مع العالم الطبيعي والسنن

والقوانين الإلهية التي تحكمه؛ بل ومع الغيب النسبي الذي هو بمواجهة الإنسان والعالم الطبيعي، لا مع الغيب المطلق الذي هو من أمر ربي وإن كان إدراك حكمته قد جعل في متناول العقل الإنساني أيضاً. فالقوانين المشار إليها سابقاً تجعل جانب الغيب مدرّكاً في إطار مكونات الواقع، الذي يقرأ بمحددات منهجية علمية وقوانين مستخلصة من القرآن ذاته، أو تمت مصادقة القرآن عليها واستيعابها وإعادة إنتاجها من قبله (٢٠).

المقاصد القرآنية العليا الحاكمة وبعض المحددات المنهجية:

المحددات المنهجية القرآنية كثيرة جداً، ومنها: أنّ هذه الرسالة الخاتمة وحاملها كلاهما رحمة للبشرية ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (المائدة: ١٥-١٦)،

(٢٠) إن هناك العديد من الآيات والأخبار جاءت بذكر معجزات بعضها حسية، ونسبتها إليه عليه الصلاة والسلام نحو نزول الملائكة في معركتي بدر وأحد وغيره؛ لكن المعجزة الوحيدة التي جرى التحدي بها وحدها هي القرآن الكريم، ولذلك جاء في التنزيل ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُنلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرًا لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (العنكبوت: ٥١).

حين فُرئت هذه الآيات في الماضي وضعت في دائرة الفضائل والمناقب الخاصة بالرسول وبالرسالة، وهي لا شك جزء من ذلك ودالة عليه، لكن دلالتها المنهجية أكبر بكثير من ذلك؛ فكونهما رحمة يضع جملة من القواعد الأصولية يستغرب غياب بعضها عن كثير من الأذهان فكون الرسالة والرسول رحمةً يغير كثيراً من القضايا، فلا تكليف بما لا يطاق، ولا تبعيةً لشرائع الإصر والأغلال قبلنا، ولا حرج في هذه الرسالة وشريعتها بأيّ معنى من معاني الحرج والأصل حل الطيبات وتحريم الخبائث، والأصل في المنافع الإباحة أو القدر المشترك بين الطلب والجواز، والأصل في المضار المنع، وهو قدر مشترك بين التحريم والكرهية، والأصل في التكليف التشریف والتزكية لا الإذلال والإخضاع والأصل في التشريع ملاحظة المقاصد المعقولة والتعليل والغائية ورعاية المصالح والأصل في العقود الإرادة الإنسانية الحرة، إلا ما قام دليل على استثنائه والأصل في العبادة التوقيف. فلا تمارس عبادة لم يقيم الدليل على وجوب أو استحباب ممارستها، وهكذا. هنا تبدو «مقاصد القرآن العليا الحاكمة» قضايا أصلية ثابتة في هذه الشريعة، بل هي الأصل، وتبدو الأحكام التي تعد غير معقولة المعاني أو ما يطلق عليه «التعديّات» استثناءً من ذلك الأصل في هذه الرسالة الخاتمة وهو استثناء غير مطلق؛ لأنّ العبادة بكل ما تتناوله معللة بالتزكية، فهي مقاصدٌ ومعقولة المعنى

على أنّ هذه الأمور يغلب عليها أنّ ما خفيت حكمته في زمن قد برزت في زمن آخر، أو أنّها إنّ خفيت على بعض العلماء ظهرت لآخرين.

المقاصد القرآنية العليا الحاكمة ضماناً لإعادة بناء الأمة:

نظام الحياة بناه خالق الحياة والأحياء تبارك وتعالى على الزوجية ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يس: ٣٦)، وكلا الزوجين في حركة دائبة، فهناك فاعل وهناك منفعل يتولد عنهما ثالث عند الاتحاد أو الالتقاء، فإذا انفصلا فهناك دورة أخرى أو دور آخر، وفي داخل هذا النظام الزوجي ما يحول بين الإنسان وبين السقوط في «الواحدية المادية» التي تقود إلى الإيمان بهيمنة الطبيعة أو المادة على كل شيء، وتحويلها إلى مرجعية مطلقة.

والإنسان مدني بطبعه، فهو لم يخلق ليحيى وحيداً، فوحدته الصغرى ليست الفرد، بل الأسرة، ووحدته الكبرى الإنسانية لا القبيلة ولا القوم وبين الوجدتين الصغرى والكبرى تبنى شعوباً وقبائل ومجتمعات وأممٌ ليتحقق التعارف، فالتألف، فالتعاون باتجاه تحقيق غاية العمران، وقبلها لا بد أن يتحقق بالعبادة انطلاقاً من التوحيد لتحقيق التزكية.

وفي دورات الجدل والصعود والهبوط لدى الأمم تحدث انشطارات وتقع صراعات، وتظهر تباينات بين الأمم والشعوب أحياناً، وقد تبدو تلك الانشطارات والانقسامات في الأمة الواحدة ذاتها، بين فصائلها أو بين أجيالها، وبأسباب مختلفة لذلك فإنه لا بد أن يكون لكل أمة وفيها «مكانزم» أو آلية أو منهج منها ثابت ومستمر للتجديد، وجعل الانشطارات والانقسامات تصب في إطار البناء والفاعلية لا في إطار الهدم والتخريب والتفكك، ووحدة المقاصد والغايات تهيمن على سائر تلك الأعراض، وتحول وجهتها في الاتجاه الإيجابي.

إنّ وسائل وأدوات احتواء الانقسامات ووضعها في إطارها، وجعلها تصب في إطار البناء لا الهدم، تقتضي معرفة تامة بطبيعتها وأسبابها ومكوناتها والآثار التي يمكن أن تنجم عنها، وكيف يتم ذلك، ومنظومة المقاصد العليا تعد إطاراً تفسيريّاً فريداً لهذا كله؟

وأمتنا المسلمة ليست بدعاً من الأمم، وليست استثناءً من ظاهرة الاختلاف والانقسام بعد التوحيد، أو الانشطار بعد الالتئام، والاختلاف بعد الائتلاف، فهذه الظواهر تمثل ظواهر طبيعية فيها، شأنها في ذلك شأن بقية الأمم، لكن فعل الغيب وأثره في ائتلافها وفي اختلافها بارز، يدخل وبشكل قوي وفعال في ائتلافها واختلافها، فالائتلاف هناك يدل عليه وعلى فعل الغيب فيه قوله (تعالى):

﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا وادكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون﴾ (آل عمران: ١٠٣)، وفي الاختلاف يشير لفعل الغيب فيه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبَسَكُمْ شِيعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ (الأنعام: ٦٥)، ﴿فانسوا حظاً مما دكروا به فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة وسوف ينبئهم الله بما كانوا يصنعون﴾ (المائدة: ١٤) فحركات الإصلاح إذا تجاهلت هذه القوانين؛ فإنها تنتهي إلى أن تكون نتائج عملها هباءً منثوراً.

المقاصد القرآنية العليا الحاكمة وفرقة الأمة:

لقد بدأت الانقسامات في تاريخ أمتنا بطبيعة رأسية، فكانت نتيجتها أن صرنا فرقا وطوائف ومذاهب في الماضي، وانبثقت تلك الاختلافات عن الاختلاف في فهم الخطاب القرآني وتطبيقاته من

كتاب، والاضطراب في فهم العلاقة بين الكتاب والسنة والاختلاف في تفسير الخطاب وتأويله، ثم تطبيقه، فلم تفارق اختلافاتنا التاريخية الصبغة الدينية، ولم يعهد في تاريخنا الخروج بالكلية عن الكيان الاجتماعي الإسلامي وارتبط ائتلافنا باجتماع كلمتنا على الكتاب الكريم، وتفرقنا باختلاف الكلمة حوله أو نسيان أو تجاهل بعض ما ورد فيه ﴿فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (المائدة: ١٤).

المقاصد القرآنية العليا الحاكمة وفصام الأجيال:

في عصرنا هذا تراجع دور الجانب الديني في تحقيق الانقسامات بعد سيادة النموذج العلماني لفترة طويلة، وبعد ما برزت آثار الثورات العلمية المتلاحقة في تداخل ظاهر بين الأنساق الثقافية والحضارية، فتغيرت طبيعة الانقسامات وتباينت آثارها، فبرزت ظاهرة «الفصام بين الأجيال»، ففي الماضي كان الجيل اللاحق يقلد الجيل السابق، ويتشبهت بترائه ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (الشعراء: ٧٤)، ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ (الزخرف: ٢٢)، ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ

مَنْ تَذِيرٍ إِلَّا قَالِ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ (الزخرف: ٢٣).

أما في عصرنا هذا فإنَّ فِصام الأجيال يجعل الابن كثيراً ما يقول لأبيه ولجليل أبيه وهو يحاول إيجاد أعذار عن تجاوزه لبعض سنن وعادات السابقين، زماني غير زمانك، وما كان صالحاً في زمانك لم يعد يصلح لزماننا، جيلنا غير جيلكم.

وكان الإمام عليّ كرم الله وجهه ورضي عنه من أوائل مَنْ تنبه إلى هذه الظاهرة من سلفنا؛ لذلك أثر عنه أنه قال: «أحسنوا تربية أبنائكم فَإِنَّهُمْ خَلَقُوا لزمان غير زمانكم»^(٢١).

ومن هنا يبدو واضحاً خطأ الذين يحرصون على جعل أبنائهم صورة طبق الأصل منهم. إِنَّهُمْ يظلمونهم في ذلك أيّ ظلم!! ويضروهم من حيث يتوهمون أنهم ينفعونهم، وكان عليهم أن يعلموهم الكليات القرآنيّة والإسلاميّة، ويدربوهم على كيفة إدراج التفاصيل والجزئيات في المقاصد والغايات، ومعرفة حجم الفروع والمفردات بالنسبة للكليات، كأن يؤكد الآباء على الأبناء ضرورة أن يكافحوا وأن يتعلموا وألا يكتفوا بالمحافظة على ما ورثوا، بل يتعلموا كيف ينون عليه ويضيفون

(٢١) راجع نهج البلاغة، شرح ابن أبي الحديد، بيروت: دار الجليل، ١٩٨٧.

إليه ونحو ذلك. وهنا يمكن أن نلاحظ أثر انشطار الأجيال في اختلافات الأمة في قول زعيم «حزب الوسط الإسلامي» المنبثق عن الإخوان المسلمين في مصر «أبو العلا ماضي»: «إنَّ شباب الناصريين أقرب إلينا من شيوخ الإخوان ومتقدِّميهم» وهو في قوله هذا يعبر عن هذه الظاهرة بشكل قويّ.

هنا ينبغي للمريّين والدعاة والمتعاملين مع الشباب أن يدركوا أنّ تفاصيل وجزئيات الفهوم والمعارف التراثيّة المنقولة عن الآباء والأجداد وأجيالهم، والتي تبلورت فيما عرف بـ«العلوم النقلية» في شكل تفسير وفقه وغيرهما يصعب أن تكون هي الفهوم المقبولة لدى الشباب، والأجيال الطالعة والمسلمين الجدد، فما كان يؤخذ لدى الآباء والأجداد باعتباره مسلّمات وقضايا غير قابلة للنقاش لا يمكن للشباب والأبناء أن يأخذوها، أو يتقبلوها بالأسلوب ذاته، وإذا قبلوها أو أكرهوا بشكل أو بآخر فسيحدث لهم انفصال عن عصرهم، وفصام يحملهم على رفض العصر وأهله وما فيه، فتبدأ ظواهر التكفير والتفسيق والتبديع بالذبوع والانتشار!!

كما يبدأ عندهم تشبُّثٌ بالماضي، ومحاولة للارتداد إليه، والعيش فيه أو التخلي عنه والانسلاخ منه وفي عهد الآباء والأجداد استطاعت عمليات تطبيق الفقه الإسلاميّ ولو في بعض جوانب الحياة، أن تتحقق

نوعاً من الاندماج أو الامتزاج والتداخل بين الدين والثقافة، فلم يكن هناك اختلاف كبير بين «العيب والحرام»، فكانت عملية التزام الأبناء والأجيال الطالعة بالدين سهلة بسيطة، لا يترتب عليها صراع نفسي ولا صراع مع الواقع الاجتماعي، أمّا هذه الأجيال فإنّ معاناتها كبيرة جدّاً، ويصدق عليها بشكل دقيق منطوق الحديث القائل: «يكون القابض على دينه كالقابض على جمرة من نار»^(٢٢) وكل ذلك ناجم عن الفصام والفروق الهائلة بين الدين والثقافة نتيجة تداخل الأنساق الثقافية، وتأثير النسق المعرفي الغربي العلماني السائد عالمياً بخاصة.

(٢٢) كالقابض على الجمرة: المعنى صحيح مجرب؛ لكن الإسناد لا يصح؛ ففي رواية: عن عتبة بن أبي حكيم عن عمرو بن جارية اللخمي عن أبي أمية الشعباني، وعتبة لين، وعمرو مجهول لم يوثقه أحد، إنما ذكره ابن حبان المتساهل في ثقافته، وكذلك أبو أمية مجهول لم يوثقه أحد إنما ذكره ابن حبان المتساهل في ثقافته وتبعه الذهبي، وفي رواية: عن عمر بن شاعر عن أنس بن مالك، وعمر يروي عن أنس المناكير. وفي رواية: عن ابن طبيعة، وفي رواية عن الأعمش، وكلاهما مدلس ولم يصرح بسماعه، ففي {٤٠٤ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم} [٠٤١٤٩٠] [٠٩٨٦٩] عمر بن شاعر ضعيف يروي عن أنس المناكير، وفي [جامع التحصيل للعلائي] ٠٠٢٥٧ سليمان بن مهران الأعمش مشهور بالتدليس مكتر منه، وفي {٣٤ طبقات المدلسين لابن حجر} [١٣٩٦٢٥] [٠٠١٤٠] عبد الله بن طبيعة اختلط في آخر عمره وكثر عنه المناكير، وفي {١١٣ المجروحون لابن حبان} [١١٥٢٨٩] [٠٠٥٣٩] عبد الله بن طبيعة كان يدلس عن الضعفاء، وانظر جامع ابن حبان [٠٠٣٨٥] وسنن أبـي داود [٠٤٣٤١] وابن ماجه [٠٤٠١٤] والبيهقي الكبرى [٢٠١٩٣] [١٩٩٨٠] والترمذي [٠٢٢٦٠] و [٠٣٠٥٨] ومستدرک الحاكم [٠٧٩١٢] ومسند أحمد [٠٩٠٧٣] و [٠٢/٠٩٠٧٤] والبخاري [٠١٧٧٦] والشاميين [٠٠٧٥٣] ومعجم الطبراني الكبير [١٨٤١٣] [٠٥٨٧/٢٢]

المقاصد القرآنية العليا الحاكمة وإعادة صياغة الخطاب الإسلامي:

لا بد من تغيير شامل في خطابنا للشباب وللأجيال الطالعة، حيث إنَّ الخطاب الذي وجه للأبناء فحركهم، وطرق ووسائل الإقناع التي استعملت في إقناعهم لم تعد ذات فاعلية أو تأثير، في أجيال الشباب والأجيال الطالعة، فلا بد من منطق جديد ووسائل إقناع أخرى مغايرة وحجج جديدة فاعلة تنبثق عن دراسات متعمقة لعقلية الشباب السائدة ونفسيَّاتهم، والثقافة المهيمنة ومركباتها وطبيعتها، والمقاصد القرآنيَّة العليا الحاكمة هي المنطلق السليم باتجاه إعادة صياغة الخطاب الإسلاميّ.

في جيل آبائنا وأجدادنا وفي شطر كبير من جيلنا نحن كان الصراع مع الحكام ومع الاستعمار والخطاب السياسيّ محور التركيز والاهتمام، وأهم وسائل التحريك للجماهير؛ لعلاقته باستعادة الهويَّة والمحافظة عليها. أمَّا في جيل هؤلاء الشباب فإنَّ الأعمال العلميَّة والثقافيَّة والفنيَّة والاجتماعيَّة والخيريَّة بطرق مختلفة وحررة هي التي تصلح ميادين لتنافس الشباب وتفجير طاقاتهم، وإشعارهم بدوائهم.

وهنا يأتي دور الفقهاء المعاصرين، وتبدو خطورته البالغة وصعوبته الكبيرة، فإنَّ حقوق الشباب والأجيال القادمة علينا كبيرة جدًّا، فنحن مطالبون بأنْ نساعدهم بكل ما نستطيع على التدبُّن، ونيسر لهم سبله،

ونعينهم على الالتزام به بعد الوعي على واقعهم والثقافة السائدة فيه، والقضايا التي طرحها عليهم عصرهم والتغيّرات النوعيّة الخطيرة التي أفرزت هذا الواقع. وهنا لا نجد مندوحة عن ممارسة الاجتهاد لبناء فقه جديد للأكثريّات في بلاد المسلمين، وللأقليّات في سائر أنحاء الأرض فقهاً لا يؤدي إلى تغيير أيّ شيء من ثوابت العقيدة والشريعة، بل يؤدي إلى إعادة بناء فقه التدبُّين، ليجعل منه فقهاً معاصراً سليماً بحيث يستطيع الإنسان أن يكون متديناً دون أن يفصل عن عصره وواقعه، ومعاصراً دون أن يفصل عن عقيدته أو يتجاوز ثوابت شريعته.

المقاصد القرآنية العليا وتصحيح مسارات الفتوى المعاصرة:

إنّ فقهاءنا في عصور الإنتاج الفقهي تغلبوا على هذه الأزمة، أزمة «فصام الأجيال». والفصام بين «التدين والثقافة» بوسائل كثيرة، وقد رأينا من مرونتهم وقدراتهم ما يثير العجب. أمّا الفقيه المعاصر فقد عجز عن أداء هذا الدور في عصرنا هذا عجزاً بيّناً، دفع الكثيرين إلى الشك في وجود «الفقيه النفس» القادر على ردّ الجزئيّات إلى الكلّيّات، وإدراك المقاصد، والالتفات إلى المصالح فكان فقه الكثيرين وفتاواهم فتنة للناس عن الدين والتدبُّين، بأكثر مما كانت حلاً عاجلاً

لمشكلاتهم^(٢٣) ولا شك أنّ المسئول الأكبر عن هذه الحالة هو العملية التعليمية التي تنتج الفقيه المعاصر، فهذه العملية في جوانبها كلّها في حاجة إلى إعادة نظر «الأستاذ والطالب والكتاب والمؤسسة» فما لم يُعدّ النظر في كل جوانب العملية التعليمية، بحيث يعاد بناؤها بشكل سليم، فإنّه لا مجال لتحقيق نهضة في بلاد المسلمين، أو إنجاح خطط التنمية، أو إحداث التحول السياسي والاجتماعي والاقتصاديّ فيها نحو الأفضل، كما لن نستطيع أن نمكّن للأقليات حيث تعيش ونجدر وجودها، وقد تواجه الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية وأمريكا في المستقبل القريب أو البعيد، نفس المصير الذي واجهته الأثرية المسلمة في الأندلس ثم في البوسنة والهرسك، وكذلك ألبان كوسوفا، فالأمر جد خطير.

(٢٣) الأصل في الفتوى أنّها رخصة من مفت مؤهل للفتوى، درس الواقعة بجوانبها المختلفة دراسة عميقة مكنته من حسن تكييفها وتحويلها إلى سؤال فقهي، ثم أحسن الإجابة عنها استناداً إلى الدليل وإدراكاً للتعليل، وفقهها لكليات التنزيل. لكن مما لا شك فيه أن هناك فتاوى كثيرة تتحول إلى فتنة لعباد الله عن دينه، ولدي أكثر من واقعة، منها على سبيل المثال وقائع لسيدات غير مسلمات ذهبن إلى بعض المتصدين للفتوى لإعلان إسلامهن، ولما أخبرها ذلك المفتي بأنّها بمجرد نطقها بالشهادتين ودخولها في الإسلام يحرم عليها زوجها، وتحرم عليها الإقامة معه، وزودها بقائمة طويلة من المحرمات والواجبات تراجعته عن الإسلام، وغيرت رأيها مفضلة المحافظة على زوجها وأسرّتها وأسلوب حياتها وقد كانت الحكمة تقتضي ألا يطالبها هذا المفتي بذلك بداية، بل يعلها الإيمان ويصبر عليها حتى تخاطب بشاشة الإيمان قلبها، وأنذاك يبدأ بتعليمها الفروع. وكذلك الفتاوى المتعلقة بزواج الإنس بالجن والعكس، والنماذج كثيرة.

وهذه الفتاوى التي يصدرها بعض الدعاة وأئمة المساجد والمتفقيهة، وأنصاف الفقهاء، لا يلقون بالألأ لتناجها ولا لأثارها ومآلاتها، ولا يدرك بعضهم أن لها ما بعدها ولا شك؛ ولذلك فإننا نوصيهم ونوصي أنفسنا بتقوى الله في السر والعلن وألا يتردد من لم يجد في نفسه القدرة على الفتوى في شيء من الوقائع أو لا يستطيع أن يدرك مآل فتواه أن يقول: «لا أدري»، فمن أخطأ قول «لا أدري» أصيبت مقاتله، كما نقل عن الإمام مالك. إن كثيراً ممن يتصدون للفتوى في النوازل والوقائع في الغرب خاصة، يهملون التغيرات النوعية الهائلة التي حدثت نتيجة صيرورة تاريخية ماضية، فيتوهمون أن التغيرات التي يأتي الزمان بها إنما هي تغيرات كمية فقط، والذي ينطلق من هذا المنطلق يرى أن المعالجات الفقهية التي صلحت في زمن ما تصلح لا محالة في كل زمان، وأن الخطاب الذي صلح في وقت ما يمكن تكراره في كل وقت، وليس الأمر كذلك، فنحن أمام واقع معقد مغاير نوعياً لأبي واقع سابق، وهذا الواقع تمت صياغته في ظل صيرورة وتحولات نوعية أحدثتها ثورات تلاحقت خلال القرون السابقة، حتى بلغت هذه الضوابط المنهجية والمنطقية التي أفرزتها حضارة قادرة على تحقيق مستوى من الهيمنة على سائر جوانب الحياة المعاصرة، وأسست قواعد فهم إنساني مشترك لمختلف القضايا التي تواجهها البشرية الآن، بحيث

تأسس إطار عالمي للفكر الإنساني، جعل جهود البشرية تتجه نحو النمو والتطور المادي لتجاوز أزمات الإنسان، وما لم يبرز مصدر كوني متحدٍ ومعجز يستوعب ذلك كله ويتجاوزه، فلا فكاك للبشرية من المأزق الذي دخلت فيه والأزمات المتلاحقة المترابطة.

وما من مصدر يحمل هذه الطاقة غير القرآن المجيد، بفهم وقراءة تجمع بين القراءتين: قراءة الوحي وقراءة الكون، وهو الوحي الطبيعي، وتكشف عن بعد الغيب في الواقع وتتمكن من تقنيه وتداوله بين صياغة الفكر والفقهِ والثقافة والحضارة^(٢٤).

بين المقاصد القرآنية والمقاصد الشرعية لدى الأصوليين:

لقد عرفت أصولنا الفقهية «مقاصد الشريعة» في إطار السقف المعرفي الذي كان سائداً في الماضي، وتكلم الأصوليون فيها باعتبارها غايات للحكم الشرعي أو فوائد تتحقق به وتترتب عليه، أو عللاً توظف في مجال القياس، أو حكماً تثبت القلوب وتزيد في اطمئنانها لصلاحية الشريعة، وأخذت على أيدي إمام الحرمين والغزالي والعز بن

(٢٤) نحو القوانين التي أشرنا إليها، والغيب الذي يكشف الزمان عنه، باعتباره غيباً بالنسبة لذلك الوقت والذين يعيشون فيه، ليس هو بغيب مطلق.

عبد السلام والشاطبي صيغة «الكليات القطعية» التي لا تخرج الأحكام عنها مجال؛ ولكنها ولأسباب عديدة لم تأخذ من حوارات أهل الفقه والأصول ما أخذه الإجماع أو القياس أو الاستحسان من الاهتمام، بحيث تؤدي تلك الحوارات إلى بلورتها وإنضاجها، وتحويلها إلى مصدر أساس للحكم الشرعي، ولتقييم الفعل الإنساني، فبقيت المقاصد محدودة التداول في دائرة الفضائل، أو عُدت نوعاً من الأدلة المعضّدة لما تنتجه أدلة أصولية أخرى، لذلك كانت الحاجة ماسة لاكتشاف «المقاصد القرآنية العليا الحاكمة»، وتحديدتها بمنتهى الدقة، وتحويلها إلى قاعدة منهجية وأصول كلية قطعية، يمكن أن تؤدي إلى غربة الفقه الإسلامي، وتمكين القادرين من إمعان النظر في أصوله وفصوله، والمييز بين كلياته وجزئياته، وتمكين الفقهاء المعاصرين من منهج يمكنهم من معالجة مستجدات العصور، وحل الإشكالات الحادثة والوقائع المتجددة، حلاً إسلامياً ينسجم وخصائص هذه الشريعة، وكونها الشريعة الخاتمة العامة الشاملة، الرافعة للحرَج، الواضعة للإصر والأغلال عن البشر، والمحلة للطيبات والحرمة للخبائث، والقادرة على الاستجابة لسائر مستجدات الحياة، الصالحة لكل زمان ومكان وإنسان، والتي شرعها العليم الخبير الذي هو المرجع النهائي المتعالي، والمتجاوز للطبيعة والإنسان والحياة فهو سبحانه وتعالى وحده المرجع الأزلي، المستغني عن

كل ما سواه، والمفتقر إليه كل ما عداه، إليه يرد كل شيء في الوجود، فهو الإله الواحد الأحد خالق كل شيء فلا يحل في شيء من مخلوقاته، ولا يتحد بشيء منها، يتصل بها خلقًا وإيجادًا وتدبيرًا، لكنه منفصل عنها، متجاوز لها، متعالٍ عنها، متصف بكل صفات الكمال اللائقة بذاته العليّة، منزّه عن سائر صفات النقصان المنافية لكماله، له الخلق والأمر، وإليه المرجع والمآب، لا يحده مكان، ولا يجري عليه زمان، فالمكان كله، والزمان كله شيء من خلقه، يتجاوز كل شيء، ولا يتجاوزه شيء سبحانه وتعالى عما يشركون، لا إله إلا هو له الحكم وإليه ترجعون.

المقاصد الشرعيّة ونظريتنا الحكم الشرعيّ والتكليف:

حين ننظر في هذا المخطط الذي نظم انطلاقًا من نظرية «التكليف» أي أنّ الإنسان مكلف، خلق ليلزم بما فيه كلفة ومشقة، وهو الاستخلاف في الأرض بحيث ينتهي ذلك كلّهُ إلى تحقيق هدف واحد، هو «عبودية الإنسان لله تعالى» فهو عبدٌ خلق للعبادة فقط بمفهومها «التعبدية»، فالخالق تبارك وتعالى أراد أن يُعرف ويعبد وبناء عليه خلق الإنسان والأكوان، وكل شيء في الحياة لذلك، واستخلف الإنسان في الأرض؛ لإعمارها وجعلها مسجداً وطهوراً،

وهذه العبادة تؤول لدى الأكثرين إلى صلاة وصيام وطاعة وذكر، واتباع للأوامر عقلنا أم لم نعقل، واجتناب لنواهِ عقلت أم لم تعقل، وأنداك يرضى الإله تبارك وتعالى على عباده، ويأمر سبحانه بمؤلاء في الآخرة أن يؤخذوا إلى جنة يخلدون فيها، فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، والمخالفون يؤخذون إلى النار. والعبد الذي تكونه هذه العبادة - بمفهومها اللاهوتي اليهودي - عبد هو كالميت بين يدي المغيبل وإن شئت فقل: هو كالريشة في مهب الريح.

ولكن من لطف الله تعالى أنه لم يتركنا نبهاً للتصورات اليهودية واللاهوتية، بل حدّد لنا صفات عباده الذين يريد تكوينهم بالعبادة السليمة؛ فقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ* فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ* ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّْا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ* وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ* وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ* وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِّن

بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ
وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ* أَمْ يَرَوْنَ إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْ
السَّمَاءِ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ* وَاللَّهُ
جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا
تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِن أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا
وَأَشْعَارِهَا أَثْنَاوًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ* وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ضَلَالًا
وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُم سَرَائِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ
وَسَرَائِيلَ تَقِيكُمْ بِأَسْكُم كَذَلِكَ يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ*
فَإِن تَوَلَّوْا فَمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ* يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا
وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ ﴿ (النحل: ٧٣ - ٨٣).

فهذه الآيات تضع الحدود الفاصلة بين عباد الله وعبيد العبيد،
فعباد الله الذين تكونهم العبادة - بمفهومها الإسلامي لا اليهودي -
أحرار يمتلكون سائر الحريات حرية الكسب، وجمع المال، وإنفاقه سرًا
وجهرًا دون قيود، إلا أمورًا تنظيمية لا تؤثر في تلك الحرية شيئًا.

وعباد الله أحرار في القلب في الأرض، يتخذون منها كلها بيتًا
واسعًا وسكنًا فارها، فإنَّ الأرض لله يورثها مَنْ يشاء من عباده، فهم
يمشون في مناكبها دون قيود ويأكلون من رزقه من الطيبات دون
حدود. وعبيد العبيد في كل حركاتهم وسكناتهم تضيق عليهم الأرض بما

رحبت، كما ضاقت عليهم بالكفر والشرك صدورهم وكما ضاقت عليهم أخلاقهم.

وعباد الله يملكون حرية التعبير تامة كاملة غير منقوصة، فهم يدعون إلى الله على بصيرة، يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر يناصرون الحق ويشجبون الباطل.

والعبادة التي تكوّن العباد - عباد الله - تجعلهم أحرارًا كالطير في جو السماء ما يمسكهن إلا الله، عباد الله صقور حرة، ونسور ساجحة لا تعرف القيود ولا تطالها الأغلال ولا تحجزها الحدود.

ذلك هو الشكل الذي يرسمه الله (تعالى) لعباده الذين يكوّنهم في ظل نظام «العبادة» الإسلامي، أمّا أولئك العبيد الذين تكوّنوا في ظل مفاهيم التبعيد المحرفة، والتكاليف والأعباء الشاقة والقيود المطلقة فإنهم ليسوا بعباد الله، إنهم عبيد «رب الجنود» إنهم «عبيد يهوه» الجبار المتسلط الذي يهدد بني إسرائيل، ويصدر أوامره إليهم والجبل فوق رؤوسهم، وسيوف التهديد تناوشهم، والتخوينات والتحذيرات تحيط بهم من كل جانب. رب الجنود إله إسرائيل الذي يتعامل بالخوارق والمعاجز وفرض الإرادة، وإصدار الأوامر والإجبار على تنفيذها، رب الجنود الذي صورته خيال يهود بكل تلك الصور المتناقضة التي نراها في

التوراة المحرفة والتلمود أو هو «الجبلاوي» في رواية نجيب محفوظ، لذلك
كان عباد الرحمن غير أولئك العبيد.

﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ
الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا* وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا* وَالَّذِينَ
يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا* إِنَّهَا
سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا* وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ
بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا* وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ
النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا*
يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا* إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ
وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ
غَفُورًا رَحِيمًا* وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا*
وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا* وَالَّذِينَ إِذَا
ذُكِرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا* وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا
هَبْ لَنَا مِنْ أَرْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا* أُولَئِكَ
يُجْزَوْنَ الْعُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا* خَالِدِينَ فِيهَا
حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا* قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ
كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ (الفرقان: ٦٣-٧٧)، وعباد الله أحرار
أطهار يستحقون الفلاح والنجاح في الدنيا والآخرة.

﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ* الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ* وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ* وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ* وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ* إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ* فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ* وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ* وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ* أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ* الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾
 (المؤمنون: ١-١١).

إنَّ الخطاب الموجه لعباد الله في القرآن خطاب يقدم أعظم ما أمر به المؤمنون بصيغ الإخبار، فالطلب ليس مباشرًا، لكنه ضمني فكأنهم وقد تحققت فيهم صفة العبودية بمعناها السليم لا يواجهون بالأوامر والنواهي إلا بأشكال محببة تقترب من التلميح، فالعلاقة مختلفة بين الله وبينهم، وبعض الأوامر تأتي وقد صدرت بخطاب للنبي عليه الصلاة والسلام، نحو ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ...﴾ (النور: ٣٠) فهناك حاجز حياء بين الله تبارك وتعالى وعباده، عباد الرحمن الذين يعتبر لباب علاقتهم به أنهم «يجبهم ويجبونه» وهو لا يريد أن يهتك هذا الحاجز أو يرفع ذلك الستر، أو يتجاهل ذلك الحبيب، وحتى الأوامر والنواهي التي جاءت مباشرة جاءت بصيغ في غاية الرقة مع الوضوح التام ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ

رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا
أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ
مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ
وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ* وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ
أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْكَيْلِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ
نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ
أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ* وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا
فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿﴾ (الأنعام: ١٥١-١٥٣).

ومع ذلك فهناك تأكيد مستمر على نفي التكليف بما هو فوق
الوسع، أو الطاقة في كل ما يصعب أن ينضبط بدقة تامة، كالوفاء
بالكيل والميزان على التمام وإعادة أموال اليتامى إليهم كاملة ونحو
ذلك.

لماذا ترجح الخطاب المقاصدي القرآني على خطاب التكليف؟

حين نقدم «المقاصد العليا القرآنية الحاكمة» على خطاب
التكليف، ونجعلها بمثابة الأصل الذي يتفرع خطاب التكليف عنه،
ويرتبط به؛ لأنَّ هذه المقاصد بعمومها وشمولها تستطيع أن تستجيب

لحاجات الأفراد والجماعات والأمم والشعوب على تنوعها وعلى اختلاف أزمنتها وأماكنها ، إذ من المعروف بدهاءة أنه لا تستقيم حياة الإنسان وحيداً منفرداً عن بني جنسه ، إذ أنه بذلك يفقد كل مقومات إنسانيته فهو مدنيّ بطبعه، لا تستقيم حياته إلا في أسرة ومجتمع، وما دام الأمر كذلك فلا بد لهذا الإنسان أن يعرف نفسه وخالقه ودوره وحقوقه وواجباته، وما للآخرين عليه وما له على الآخرين، وكيف يحقق التعارف والتآلف ثم التعاون معهم؟ وكيف يصل إلى القواعد التي تنظم حياة المجتمع، وتتعلق بكل شبكات العلاقات بين أبنائه ويبنى تلك القواعد المتنوعة على أقوى الدعائم وأمتن الأسس؟ والقواعد الشرعية أو القانونية هي غيض من فيض تلك القواعد التي يحتاج إليها كل كيان اجتماعي. وحين تفرد القواعد الشرعية أو القانونية عن بقية القواعد فإنَّ الإنسان سرعان ما يستقلها لما فيها من قوة إلزام، ولاقتراحها في الغالب بعقوبات تنتظر المخالف فيقوم أصحاب السلطة خاصّة بتعميمها، وتوسيع دوائر عملها حتى تكاد تستوعب أو تلغي القواعد الأخرى وتهيمن عليها، فالقواعد التشريعية أو القانونية تحقق التناسق بين عناصر المجتمع، وتساعد على استيعاب القوى المختلفة فيه، وتحول دون وقوع الفوضى في السلوك الاجتماعي، وتهييء لبناء عرف وثقافة مشتركة بين مختلف عناصره، والقواعد القانونية تتحول إلى معرفة وقواعد سلطوية

لتبني السلطة لها أو لصدورها عنها أو عن أجهزة وثيقة الصلة بها، كما أنّها ترتبط بجزء توقعه السلطة المنشئة لتلك القواعد المتبنيّة لها، وبذلك تبدأ الأمم بالانغماس بالشكليّة خاصّة بعد طول الأمد وقسوة القلوب؛ ولذلك كان لا بد لها من سند قلبيّ وإيمان و يقين راسخ يسهّل على المؤمن أمر قبولها، والنزول عند أحكامها بكامل الرضا والاختيار.

لقد كان من جوانب عظمة الشريعة الإسلاميّة أنّ دوائر التكليف فيها محدودة جدًّا، على شمول الشريعة وعمومها وكما لها، وكان رسول الله عليه الصلاة والسلام شديد الحرص على تضيق دائرة التكليف، فنهى عن السؤال، ولم يشجع على الاستفصال، ولم يفسح المجال للفتوى فيما لم يقع، وحين يبيّن حكمًا مّا وقع لا يبيّنه بشكل أفقيّ أو قانوني جاف، بل يضع ذلك الجانب بشكل دقيق إلى جانب الأبعاد الأخرى الأخلاقية والسلوكيّة والتربويّة والاجتماعيّة، لذلك جاء الأمر الإلهي إليه ﴿وَعَظَّمُهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ (النساء: ٦٣) ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ﴾ «أي بالقرآن» جِهَادًا كَبِيرًا ﴿﴾ (الفرقان: ٥٢)، كما أنّ الباري سبحانه استأثر بفضله ورحمته بصلاحيّة إنشاء الأحكام ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (يوسف: ٤٠)، وجعل لنبيه عليه الصلاة والسلام فقط مهمة البلاغ والبيان، والربط بين توجهات القرآن والواقع وبيان كميّة ذلك، فكانت منطقة ما يسمى «بالفراغ التشريعي» منطقة

في غاية الاتساع «وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحنوا عنها..»^(٢٥)؛ فتحرير الوجدان الإنساني وتحويله إلى رقيب ذاتي بالإيمان

(٢٥) غير نسيان: المعنى صحيح والأسانيد باطلة؛ يدور بعضها على مكحول
الدمشقي عن أبي ثعلبة الخشني وبعضها على أصرم بن حوشب وبعضها
على نهمشل بن سعيد، ومكحول مدلس ولم يصرح بسماع، بل ولم يسمع من
أبي ثعلبة أصلاً، وأصرم ونهمشل كلاهما كذاب؛ ففي {٤٢ أسماء المدلسين لابن
العجمي} [١٤٢٢٦٨][٠٠٠٨٠] م ومكحول ربما دلس، وفي {٣٤ طبقات
المدلسين لابن حجر} [١٣٩٥٩٣][٠٠١٠٨] م ٤ مكحول وصفه بذلك
ابن حبان وأطلق الذهبي أنه كان يدلس وفي {٢ جامع التحصيل
للعلائي} [١٣٤٨٦٢][٠٠٧٩٥] مكحول يدلس، وفي {٠٩ الثقات لابن
حبان} [٠٩٠١٨٧] [٠٥٦٤٩] مكحول ربما دلس وفي {٠١ تهذيب
الكمال للمزي} [٠٨٧٤٩] ع أبو ثعلبة روى عنه مكحول الشامي م ت
ولم يسمع منه، وفي {٠٥ لسان الميزان لابن حجر} [٠٥١٠٨٩]
= [٠١٤٢٩] أصرم كذاب خبيث متروك منكر تركوه، وفي {٠١ تهذيب
الكمال للمزي} [٠٧٧٥٧] ق نهمشل كذاب ليس بثقة ضعيف ليس بقوي
متروك يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم لا يحل كتب حديثه إلا على
التعجب وانظر سنن البيهقي الكبرى [١٩٧٢٥] [١٩٥٠٩ ١١٧٧٣٧
والدارقطني [٠٤٣٥٠] [١٥٦٤٤٩] و [٠٤٧٦٨] [١٥٦٨٥٨] ومستدرک
الحاكم [٠٧١١٤] [٠٨٤٨١٨] ومعجم الطبراني الأوسط [٠٧٤٦١] و
[٠٨٩٣٨] والصغير [٠١١١١] [١٢٨٤٩٦]
والكبير [١٨٤١٥][٠٥٨٩/٢٢] [١٤٩٠٠٦].

وتهذيب السلوك بتنقية البيئة الصغرى «الأسرة» والبيئة الكبرى «المجتمع» وتحقيق التكافل التام في مواجهة المنكر، والتشجيع على المعروف وتضافر النظم الإسلامية كلّها على تكوين الفرد والأسرة والمجتمع كل ذلك يجعل الحاجة إلى القواعد القانونية محدودة جدًا، ولذلك نجح الإسلام نجاحًا منقطع النظير في الجمع بين الممنوع شرعًا والمنكر طبعًا وعرفًا، وكذلك المطلوب شرعًا والمعروف طبعًا وعرفًا، ولذلك كانت البيئات الإسلامية أسرع وأخصب البيئات في تحويل القواعد القانونية والفقهية إلى جزء من العرف الاجتماعي والثقافة العامة، فالحرام شرعًا يصبح مرادفًا للعيب في الثقافة العامة، والواجب شرعًا يصبح مرادفًا لما يعيب المجتمع على أعضائه التهاون فيه.

الخطاب المقاصدي وتداخل الأنساق الثقافية:

وفي عصرنا هذا حيث تداخلت الأنساق الثقافية، واضطربت الأعراف، وفقدت الخصوصيات الثقافية استقرارها وثباتها، بل صار الاستقرار والثبات فيها هدفًا لاتجاهات التغيير العولمة. وأصبحت القواعد القانونية والفقهية وحدها عاجزة عن المحافظة على شخصية الأمة - أئمة أمة - وبذلك ترتقي الحاجة إلى مستوى الضرورة الملحة لتشغيل سائر القواعد الأخلاقية والسلوكية والتربوية والروحية والدينية

والضوابط الاجتماعية، وما من شيء يستطيع تحقيق ذلك في المحيط الإسلامي إلا هذه الكليات القرآنية أيّ «المقاصد القرآنية العليا الحاكمة» فهي وحدها الكفيلة بتشغيل سائر المنظومات المذكورة معاً بما فيها الفقهية والقانونية، وإعادة بناء الشخصية الإسلامية الفردية والاجتماعية، وتحويلها إلى نموذج ومثال يمهد لـ«عملية الإسلام القادمة» بإذن الله، وظهوره على الدين كله، لأنّ «المقاصد العليا الحاكمة» يمكن أن تمثّل مجملتها أو ببعضها على الأقل مشتركات إنسانية، فما من أمة تخيّرت بين التزكية والتدسية والتدنّس فتختار التدسية والتدنس على التزكية وما من أمة تخير بين العمران والفساد والخراب إلا وتختار العمران، وليس الأمر كذلك بالنسبة للقواعد القانونية والفقهية التي قد تتحول في بعض الأحيان إلى عائق يعوق البعض عن الدخول في الإسلام والسلم، وما أكثر النماذج الدالة على ذلك.

الخطاب المقاصديّ وحقيقة الفعل الإنساني^(٢٦):

«الفعل» هو التأثير من جهة مؤثرة، و«الفعل» عام يشمل ما كان بإجادة وما لم يكن كذلك، وما كان بعلم وما لم يكن بعلم، وما كان

(٢٦) راجع المفردات للراغب الأصفهاني مادة «فعل» والمباحث المشرقية للرازي ٤٥٦: ١ ط مكتبة الأسد، طهران،

١٩٦٦، وانظر ٥٦٨ منه لمعرفة الفرق بين الحركة وبين «أن ينفعل».

بقصد وما لم يكن بقصد ولما صدر عن الإنسان ولما صدر عن غيره من حيوان أو جماد.

ونحوه «العمل» لكن العمل أخص من الفعل، لأنَّه يوصف بالصلاح وبالفساد وبأنَّه صالح أو سييء. وقليلاً ما ينسب أو يضاف إلى غير الإنسان، ومثلهما «الصنع» الذي هو إجادة الفعل وإتقانه: فكل صنع فعل ولا عكس، ويمكن أن يضاف إلى الخالق سبحانه وتعالى، كما في نحو قوله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ (النمل: ٨٨)، و«الفعل» يستدعي مفعولاً، ويحدث «انفعالاً».

وهناك فروق دقيقة بين أفعال الله (تعالى) والفعل الإنساني عند المتكلمين والحكماء وبعض أصحاب المقولات، لا نود أن نشغل القارئ بذكرها ولا نرى الإطالة بها.

وأفعال الإنسان نوعان:

أحدهما: نوع يعد من أحواله الضرورية لا يتعلق به تكليف ولا يلحقه عليه مدح أو ذم، كتنفسه ونومه وعرقه ونحو ذلك، من أحواله الجبلية الطبيعية الضرورية.

والثاني: ما يقع منه مما هو مقدور له، وهو فيه مخير، ويلحقه عليه المدح والذم ويقع في جنسه التكليف، فإن وقع منه شيء من ذلك على سبيل السهو أو الخطأ أو النسيان أو استكره عليه بحيث فقد القدرة على الاختيار، فذلك يكون تكليفاً مجبراً لا مخيراً وإن صلح جنسه لذلك، أمّا ما يقع منه من هذا الجنس وهو متمتع بقوى وعيه وقادر ومختار فإنّه هو الفعل الذي تدور حوله التقييمات والتشريعات، ويلحقه عليه المدح والذم، ويتعلق به التكليف، وتترتب عليه الآثار في «التوحيد والتركية والعمران».

وهذا الفعل هو الذي قسمه العلماء إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: الأفعال المختصة بالجوارح، كالقيام والقعود والمشى والركوب والنظر وكل فعل يحتاج إلى استعمال الأعضاء فيه.

الثاني: ما يختص بحفظ عوارض النفس، كالشهوة والخوف واللذة والفرح والغضب والشوق والرحمة والغيرة، وما أشبه ذلك.

الثالث: ما يختص بالتمييز والعلم والمعرفة.

والعبادات بهذه الثلاثة تختص.

وعلى هذه الثلاثة ينعكس التوحيد، فإمّا أن تكون تعبيراً عن التوحيد الخالص أو تكون تعبيراً عن شرك ظاهر أو خفي، أو انحراف عن العبادة والتوحيد بأيّ مستوى من مستويات الانحراف. والقرآن المجيد قد تكفل ببيان ذلك كلّه على سبيل الإجمال في بعضه، وعلى سبيل التفصيل في البعض الآخر إذ ما من حكم بقيمة شيء من ذلك إلا وفي كتاب الله الدليل عليه، قال تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ (الأنعام: ٣٨).

وقد يدل على ما انطوى عليه الكتاب الكريم^(٢٧) من ذلك؛ تدبر الكتاب نفسه أو بديهة العقل، أو الفطرة، أو بسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام أو بالاعتبارات والأقيسة المبنية عليها^(٢٨).

(١٠٠) قال الشافعي: فليست تنزل في أحد من أهل دين الله نازلة، إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها، قال الله تبارك وتعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (ابراهيم: ١) وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٤٤) وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩) وقال: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الشورى: ٥٢)

(٦١) راجع «تفصيل النشاطين وتحصيل السعادتين» للراغب الأصفهاني، تحقيق د. النجار، بيروت: دار الغرب الإسلامي،

١٩٨٧، ص ١٠٦.

ولقد بين الحق تبارك وتعالى الغاية من الخلق في آيات عديدة:

منها قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠).
﴿وَيَسْتَخْلِفُكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ (الأعراف: ١٢٩).

وقوله: ﴿وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾
(الحديد: ٢٥)، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ﴾
(الصف: ١٤).

وقوله تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا
فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ (هود: ٦١).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾
(الذاريات: ٥٦).

ومع أن هذه الآيات كلها تشترك في بيان غاية الحق من الخلق؛
بيد أن التركيز جرى عند الحديث عن غاية الحق من الخلق
على العبادة، إمّا لاندراج كل ما اشتملت عليه الآيات الأخرى من
الاستخلاف والنصرة وإعمار الأرض تحت مفهوم «العبادة» بعمومه
وشموله، وإمّا لكون العبادة هي الأهم وأنّ كلاً من الاستخلاف والنصرة
وإعمار الأرض يعد عبادة من وجه من الوجوه. وأياً ما كان الأمر فإنّه لا

مانع يمنع من كون غاية الحق من الخلق مركبة من عناصر متعددة أهمها وأعلاها: العبادة وأساس العبادة ومنطلقها ولبائها والدعامة الأساسيّة التي تقوم عليها هو «التوحيد» والتوحيد فعل اختياري قلبي يقوم على الاقتناع بالحقائق المندرجة تحته، بحيث يؤدي إلى التفاعل النفسي والوجداني مع تلك القناعة الراسخة لتتولد الدواعي والمشاعر والعواطف التي تدفع الإنسان إلى العمل على الحرص على حفظ «التوحيد» وحمايته والغيرة عليه والدعوة إليه، وتشكيل نظرته إلى ذاته وإلى الكون والحياة والإنسان وخالقهما تبارك وتعالى بمقتضى ذلك التوحيد، فالتوحيد هو المحور الذي تتكون حوله معارف الموحد وأخلاقه وعبادته وسائر أوجه نشاطه العقلي والنفسي والبدني بحيث يصبح ذلك النشاط كلّه وبأنواعه كلها صالحاً لأنّ يوصف بأنّه عبادة، والعبادة فعل اختياريّ شامل، قائم على قاعدة التوحيد منافعٍ للشهوات الحسيّة الطبيعيّة التي يقوم الإنسان بتلبيتها بناءً على الاسترسال الطبيعيّ، وإنّ كانت هناك شهوات تندرج تحت العبادة عند تلبيتها بالأسلوب الذي رسمه الخالق العظيم، كالمعاشرة بين الزوجين والطعام والشراب، والأمور الطبيعيّة التي تكون محلاً للنّيّة المميّزة.

النية وموقعها من الفعل الإنساني:

الفعل الإنساني لا بد أن يصدر عن نية وقصد، للتقرب إلى الله (تعالى) والتعبير عن توحيده والتعبد له، وفقاً لما رسم في كل ما رسم، فلا يدخل فيها الفعل التسخيري أو القهري، ويدخل فيها الترك المقترن بالنية والاختيار؛ لأنه فعل ولا يدخل فيها الترك القائم على العدم المطلق غير المقترن بالاختيار.

فاستحضار النية والقصد ركن أساس من أركان اعتبار الفعل وترتب أثره عليه وهي التي يمتاز بها الفعل الذي يقوم الإنسان به بناء على داعية هواه، والفعل الذي يقوم به بناء على توحيده وإيمانه.

قال الشاطبي: «المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبداً لله اختياراً، كما هو عبد الله اضطراراً».

ويوضح ذلك بقوله: «إباحة المباح مثلاً لا توجب دخوله بإطلاق تحت اختيار المكلف إلا من حيث كان قضاءً من الشارع، وحينذاك يكون اختياره تبعاً لوضع الشارع، وغرضه مأخوذاً من تحت الإذن الشرعي لا بالاسترسال الطبيعي، وهذا هو عين إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبداً لله».

إنَّ التوحيد يصحح دواعي ودوافع الإنسان ويحرر وجدانه، ويجعله تبعًا لما جاء به القرآن ورسول الله (عليه الصلاة والسلام)، ويحقق للإنسان الاختيار بأجلى صورته، ويجعله عبدًا لله دون إصابته بأية أعراض جانبيّة، أو مكابدة وصراع نفسيّ (٢٩).

(٢٩) اشتهر على السنة الواعظين حديث باطل ينسبونه إلى رسول الله ﷺ أنه قال: لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به. وهو باطل متبًا وسندًا:

أما متبًا فلذم القرآن الهوى كله مطلقًا، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى﴾ (النساء: ١٣٥) وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى﴾ (ص: ٢٦) وقوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ (النازعات: ٤٠-٤١) ولتنزيهه رسوله عن الهوى بقوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ (النجم: ٣).

ولو كان بعض الهوى ممدوحًا لفرق القرآن بين هوى ممدوح وآخر مذموم وما أطلق ذم الهوى كلّهُ.

وأما سندًا ففيه هشام بن حسان وهو مدلس ولم يصرح بسماع ونعيم بن حماد وليس بثقة، ففي {٣٤ طبقات المدلسين لابن حجر} [١٣٩٥٩٥] [٠٠١١٠] ع هشام بن حسان البصري وصفه بذلك علي بن المديني وأبو حاتم، وفي [الكشف الحثيث لابن العجمي] [٠٠٨٠٨] نعيم بن حماد كان ممن يضع الحديث في تقوية السنة كله كذب كان يضع الحديث وفي [تهذيب الكمال للمزي] [٠٧٧٢٥] [خ مق د ت ق] سقط نعيم عند كثير من أهل العلم بالحديث. عنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها ليس

الخطاب المقاصدي واتجاه التعبد:

و«العبادة» التي ينعكس التوحيد عليها، وترتب عليه لها معنيان: معنى أخص وهو التحنُّث والتذلُّ لله (سبحانه وتعالى)، بأداء ما أمر أنْ يعبد به على سبيل التقرب الخالص إليه (سبحانه وتعالى) دون ملاحظة أي شيء آخر، ودون أنْ يخالط النية غير قصد أداء الفعل طاعة له (سبحانه وتعالى)، أو الإمساك عن المنهى عنه أو تركه طاعة له. حتى لو كانت للفعل فوائد تعود على النفس أو المجتمع، فإن المكلف ليلاحظها. أمّا العبادة بالمعنى الأعم فهي عامة شاملة لسائر الأفعال ومنها تلك الأفعال التي لا يبدو فيها قصد القرينة ظاهراً، إلا إذا

= في الحديث بشيء عند نعيم نحو عشرين حديثاً ليس لها أصل نعيم ضعيف ليس بثقة كثر تفرده عن الأئمة المعروفين فصار في حد من لا يحتج به كان يضع الحديث في تقوية السنّة كله كذب اهـ. وانظر الإبانة الكبرى لابن بطة [٠٠٢١٠] والأربعين البلدانية لأبي طاهر [٠٠٠٤٥] والأربعين للنسوي [٠٠٠٠٩] والأنوار في شمائل النبي المختار وتاريخ بغداد للخطيب [٠٠٠٢٠/٠٦] وذم الكلام وأهله لعبد الله الأنصاري [٠٠٣١٣] و [٠٠٣١٤] وذم الهوى لابن الجوزي [٠٠٠٣١] والسنّة لابن أبي عاصم [٠٠٠١٥] وشرح السنّة للبخاري [٠٠١٠٤] والمدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي [٠٠٢٠٩] ومعجم السفر للسلفي [٠١٢٦٥].

أراد الإنسان ذلك نحو تناول المباحات من طعام وشراب وجنس أو مشي ووقوف ونحوها.

و«النِّيَّة» في هذه الأفعال يمكن أن تجعلها انعكاسًا للتوحيد، ومتعلِّقًا للتركيبية أو لل عمران أو لها كلها، وهذه الأفعال تكون فرديَّة وتكون جماعيَّة أو مجتمعية.

ولذلك قال النبي (عليه الصلاة والسلام) لسعد بن أبي وقاص:
«إِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ، حَتَّى اللَّقْمَةَ تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ»^(٣٠).

(٣٠) إلى في امرأتك روي به ونحوه، وانظر جامع البيهقي [١٢٩٥] و [٢٧٤٢] و [٣٩٣٦] و [٤٤٠٩] و [٥٣٥٤] و [٦٣٧٣] و [٦٧٣٣] و مسلم [١/١٦٢٨] وابن حبان [٤٢٤٩] و [٦٠٢٦] و [٧٢٦١] و سنن أبي داود [٢٨٦٤] و البيهقي الكبـرى [١٢٥٦٥] و [١٢٣٤٥] و [١٢٥٦٦] و [١٢٣٤٦] و [١٢٥٦٧] و [١٢٣٤٧] و [١٢٥٦٨] و [١٢٣٤٨] و [١٥٦٩٦] و [١٥٤٧٤] و [١٧٧٨٠] و [١٧٥٥٨] و الترمذى [٢١١٦] و النسائي الكبرى [٩١٨٦] و [٩٢٠٦] و [٩٢٠٧] و مسند أبي عوانة [٥٧٦٤] و [٥٧٦٥] و [٥٧٦٨] و [٥٧٧١] و [٥٧٧٢] و [٥٧٧٧] و أبي يعلى [٧٢٦] و [٧٣٠] و [٧٤٣] و [٧٤٧] و [٧٩٩] و [٨٠٣] و [٨٣٠] و [٨٣٤] و أحمد [١٤٨٠] و [١٤٨٢] و [١٤٨٨] و [١٥٢٤] و [١٥٤٦] و [١٥٨٥] و [١٠٨٥] و [١١٣٨] و الحميدي [١٠٠٦٦] و الربيع [٦٨٠] و الطيالسي [١١٩٣] و [١١٩٦] و مصنف عبد الرزاق [١٦٦٦٩] = [١٦٣٥٨] و معجم الطبراني الأوسط [١١٤٧] و المنتخب لعبد بن حميد [١١٣٣] و [١٠١٤٣] و الموطأ رواية يحيى [١٠٤/٣٧] و [١٠٤/٣٧] و المثنى لابن أبي عاصم [٢١٧].

هنا يمكن أن تدخل فروض الكفايات وكل متطلبات التركيبة وال عمران تحت مفهوم «العبادة المجتمعية»، وقد فسر الإمام الشاطبي ذلك بطريقة، فقال: «لا عمل بفرض ولا حركة ولا سكون يدعى إلا والشريعة عليه حاكمة أفراداً وتركيباً»^(٣١)، وبذلك أدخل كل شيء تحت خطاب التكليف، وكذلك فهم بعض الكاتبين في خصائص الشريعة «خاصية الشمول» فاعتبروا: أن «الشمول» يعني أن الحكم الإلهي له تعلق بكل فعل من أفعال الإنسان، ونحن لا نخالف في هذا، لكننا ندخل عليه تعديلاً، وذلك بأن نقول: إن الدين باعتباره وضعاً إلهياً جاء ليعين الإنسان على تحقيق مهمته في الوفاء بالعهد الإلهي، والقيام بحق الأمانة الإلهية، وأداء مهام الاستخلاف؛ لذلك كان له تعلق بذلك كله في مستويات مختلفة، ومستوى التكليف واحد من تلك المستويات وليس كلها فهناك مستوى الأخلاق والآداب، وتنظيم الروابط الاجتماعية وغيرها، مما لا يدخل في دائرة التكليف، لكنّه لا يخرج عن إطار المقاصد الثلاثة العليا الحاكمة.

(٣١) انظر الموافقات للشاطبي / ١ / ٤١.

لذلك جاء الحديث النبوي «الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق»^(٣٢)، فإمطة الأذى عن الطريق، أو إنارته وتسويته تدخل في دائرة قواعد تنظيم الخدمات والمرافق العامة، فإدراجها تحت مفهوم الإيمان لبيان مزيد من الاهتمام بها، ولإيجاد الحوافز والدوافع الذاتية الكافية للقيام بها.

ومن أهم ما يمكن إيرادها هنا لتوضيح هذا الجانب ما تنبه إليه الراغب الأصبهاني في «تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين»، حيث حدد الغرض الذي لأجله أوجد الإنسان، فقال: الغرض منه أن يعبد الله ويخلفه وينصره ويعمر أرضه كما نبه تعالى على ذلك بآيات في مواضع مختلفة من كتابه الكريم.

فقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات:

٥٦).

(١٠٥) بضع وسبعون، وفي روايات: وستون ونحو ذلك، وانظر جامع البخاري [٠٠٠٠٩] ومسلم [٠١/٠٠٠٣٥] و

[٠٢/٠٠٠٣٥]

وابن حبان [٠٠١٦٦] و [٠٠١٦٧] و [٠٠١٨١] و [٠٠١٩٠] و [٠٠١٩١] و سنن أبي داود [٠٤٦٧٦] وابن

ماجة [٠٠٠٥٧] والترمذي [٠٢٦١٤] والنسائي الكبرى [١١٧٣٥] و [١١٧٣٦] والمجتبى [٠٥٠٠٤] و

[٠٥٠٠٥] ومسنند أحمد [٠٩٣٦١] و [٠٩٧٤٨] والطيالسي [٠٢٥٢٤] و [٠٢٤٠٢] ومصنف ابن أبي شيبة

[٢٥٣٣٠] و [٢٥٣٣٩] و [٢٦٣٣٤] و [٢٦٣٤٣] و [٣٠٤٠٧] و [٣٠٤١٦] وعبد الرزاق [٠٢٧٤] و [٢٠١٠٥] ومعجم

الطبراني الأوسط [٠٤٧١٢] و [٠٦٩٦٢] و [٠٩٠٠٤] والأدب المفرد للبخاري [٠٠٥٩٨].

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠).

وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَخْلِفُكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ (الأعراف: ١٢٩).

وقال تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحديد: ٢٥).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ (الصف: ١٤).

وقال تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ (هود: ٦١).

فالعبادة التي جعلها الله (تعالى) غاية الحق من إيجاد الخلق أمر مركب من العبادة بمعناها الخاص والاستخلاف والنصرة والإعمار، فهي ليست أمراً بسيطاً أو منحصراً، بل هي ذلك الأمر المركب والله أعلم.

الخاتمة

في هذا البحث الوجيز نرجو أن نكون قد قدمنا فكرة وجيزة كاملة في الوقت نفسه عن هذه المنظومة القرآنيّة الهامّة: «منظومة المقاصد القرآنيّة العليا الحاكمة» أمّا البحث الكامل فقد أنجزنا منه الحلقة الأولى الخاصّة بـ«مفهوم التوحيد» باعتباره المقصد الأساس في هذه المنظومة، وقد طبع طبعة أولى.

ونعمل على إنجاز دراستنا في مقصدي «التزكية والعمران» سائلين الله (تبارك وتعالى) العون والتوفيق والسداد لإنجازهما في وقت لن يكون إن شاء الله (تعالى) بعيداً لتكون المنظومة كلّها مع منهج تشغيلها بين أيدي العلماء وطلبة العلم، لعل ذلك يدفع إلى إيجاد حوار حولها، وحول منهج إعمالها وإلى تفعيلها تفعيلاً يساعد في إنضاج هذه المنظومة، ويساعد بإذنه (تعالى) على استدراك ما فاتنا، وتصحيح أخطائنا وتقييم هذه الأطروحة التي ندرك أكثر من غيرنا أهميتها وخطورتها وآثارها راجين العليّ القدير أن يهييء لأمتنا أمر رشد، وأن يوفقنا للقول السديد والرأي الراجح الرشيد. إنّه سميع مجيب.

كتبه

أ. د. طه جابر العلواني

القاهرة: في ١١ / صفر ١٤٢٧ هـ

١١ / ٣ / ٢٠٠٦ م

ملحوظة : التحقيقات الحديثة على عهدة قاعدة بيانات برنامجي
الألفية والموسوعة الذهبية.



المؤلف في سطور...

- طه جابر العلواني
- من مواليد العراق عام ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥.
- ليسانس كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر عام ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩.
- ماجستير كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر عام ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨.
- دكتوراه أصول الفقه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣.
- عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة.
- شارك في تأسيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة عام ١٤٠١ هـ - ١٩٨١.
- رئيس المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية.
- رئيس جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية SISS في الولايات المتحدة.

- تحقيق كتاب «المحصول من علم أصول الفقه» لفخر الدين الرازي، ستة مجلدات.
- الاجتهاد والتقليد في الإسلام.
- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة.
- التعددية: أصول ومراجعات بين الاستتباع والإبداع.
- الأزمة الفكرية ومناهج التغيير.
- أدب الاختلاف في الإسلام.
- إسلامية المعرفة بين الأمس واليوم.
- حاكمية القرآن.
- الجمع بين القراءتين.
- مقدمة في إسلامية المعرفة.
- إصلاح الفكر الإسلامي.

- نحو منهجية معرفية قرآنية.
- القيم العليا الحاكمة : التوحيد.

هذا الكتاب

المقاصد والعلل والحكم التي ضمنها الشارع الحكيم خطابه الكريم المتعالي من شأنها أن تبعث المكلف على القيام بمتطلبات ذلك الخطاب وتولد لديه الدوافع والإرادات التي تؤدي إلى إدراكه لمقاصد الشارع وحكمه فيحسن التلقي والتفسير، ويتقن العمل، وهذه خاصية من خواص الشريعة القرآنية وفقهها الإسلامي لا تشاركه فيها الشرائع الأخرى التي أقيمت على التعبد وأمر المكلفون بها أن يأخذوها بقوة بقطع النظر عن تعقلهم لما فيها من عدمه.